

Distr.: General  
24 July 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 136 من جدول الأعمال المؤقت \*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مذكرة من الأمين العام

عملاً بالفقرة 11 من الجزء الخامس من قرار الجمعية العامة 247/68 ألف، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه التقرير الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\*A/79/150.

230924 120924 24-13069 (A)



## كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس  
مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ  
التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(توقيع) هو كاي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية  
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

## تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

### موجز

تتضمن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تجديد مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإنشاء مبنى دائم جديد لتلبية احتياجات المنظمة واستيفاء شروط الصحة والسلامة والعمل. ويشكل المكتب مركزاً عالمياً للأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان ونزع السلاح والحد من مخاطر الكوارث. ومجمع المكتب هو أكبر مركز مؤتمرات للأمم المتحدة في أوروبا.

ووافقت الجمعية العامة في قرارها 247/68 ألف المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013، على الحاجة إلى تلبية الاحتياجات المتصلة بالصحة والسلامة وإمكانية الاستخدام وبسر الوصول في قصر الأمم. وأكدت الجمعية أيضاً أهمية الرقابة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وطلبت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات الشروع في أنشطة الرقابة وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية. وعملاً بذلك القرار، طلب رئيس اللجنة الاستشارية إلى المجلس أن ينظر في المسألة وأن يقدم تقريراً عنها إلى الجمعية. واستجابةً لذلك، أكد رئيس مجلس مراجعي الحسابات في 27 آب/أغسطس 2014 أن المجلس سيجري مراجعة وسيقدم تقريراً عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وأصدر المجلس تقريره الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وتقارير لاحقة عن الخطة في تموز/يوليه من الأعوام 2018 و 2020 و 2022. ولاحظ المجلس أيضاً في تقريره عن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة (A/78/5 (Vol. I)) أن حالات التأخر في إنجاز أشغال المشروع سيستلزم تمديد عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها المجلس للسماح بتقديم تقرير إضافي في عام 2026.

ووافقت الجمعية العامة في قرارها 248/70 ألف، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، على النطاق المقترح للمشروع وجدوله الزمني والتكاليف المقدرة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بمبلغ أقصاه 836,5 مليون فرنك سويسري، تمول جزئياً بقرض بدون فائدة قدره 400 مليون فرنك سويسري تقدمه سويسرا. وكان من المتوقع في ذلك الحين أن يُنجز المشروع في عام 2023. كان من المقرر تنفيذ المشروع على مرحلتين رئيسيتين: بدأ تشييد المبنى الدائم الجديد ("المبنى H") في عام 2017، وجرى التعاقد في البداية على إنجازه في عام 2019، بينما كان من المتوقع الانتهاء في عام 2023 من تجديد المباني التي يعود عهدها إلى الثلاثينيات والخمسينيات من القرن العشرين (قصر الأمم) ومن تجديد المبنى E الذي يعود تاريخه إلى السبعينيات وتفكيك جزء منه.

وقدم الأمين العام التقرير المرحلي السنوي العاشر عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/78/503) إلى الجمعية العامة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عملاً بقرار الجمعية العامة 263/77 ألف. ويتضمن التقرير موجزاً للأعمال المتعلقة بالتخطيط والتشييد التي نُفذت في الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر 2022 و 31 آب/أغسطس 2023. وأبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/7/Add.18) تعليقات وقدمت توصيات بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. والقرار 253/78 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 هو أحدث قرار اتخذته الجمعية العامة حتى الآن بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (انظر الفرع التاسع عشر، الفقرات 12-15).

وقام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة حسابات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالاستناد إلى الوثائق المقدمة ومن خلال القيام بزيارات مراجعة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 4 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 ومن 11 إلى 22 آذار/مارس 2024. وأنجزت عمليات مراجعة إضافية حتى أواخر أيار/مايو 2024.

### حالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات السابقة

من بين التوصيات الـ 14 المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والتي صُنفت توصيات متبقية في آخر تقرير للمجلس يتناول الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (انظر A/78/5 (Vol I)، الفقرات 305-308، والمرفق الثالث)، نُفذت 7 توصيات (50 في المائة)، ولا تزال 4 توصيات (29 في المائة) قيد التنفيذ، فيما 3 توصيات (21 في المائة) يُعتبر أنها صارت متجاوزة.

### النتائج الرئيسية

بعد تحليل تطورات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى نيسان/أبريل 2024، ركز المجلس مراجعته على المجالات التالية: إدارة ومراقبة البرنامج؛ والتخطيط وحالات التأخر؛ والآثار المترتبة في الميزانية؛ واستمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز؛ والمبنى الجديد H؛ والمباني التاريخية؛ والمبنى E الذي يعود للسبعينيات من القرن العشرين؛ وحفظ التراث. فيما يلي موجز لاستنتاجات المجلس الرئيسية:

#### إدارة ومراقبة البرنامج

حدد المجلس أوجه قصور في إدارة ومراقبة البرنامج. فعلى الرغم من المراقبة التي قام بها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ظهر عدد من المشاكل في أشغال التشييد والتجديد، سواء من حيث التنفيذ أو الجودة. فبينما نص العقد على أن المقاول مسؤول عن مراقبة جودة العمل، ثبت أن تقسيم الأدوار لم يكن في المستوى المطلوب. ومن ثم، وُضعت طريقة جديدة لإدارة التشييد، وفي تموز/يوليه 2022، عيّن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث مديراً يُعنى بالجودة خصيصاً ويعالج المخاطر الرئيسية بشكل استباقي. وقد كان لتلك التدابير أثر إيجابي على المشروع بالفعل، وهو ما يدل على أنه كان ينبغي العمل بها في مرحلة مبكرة.

#### التخطيط وحالات التأخر

في نيسان/أبريل 2024، توقع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يكتمل البرنامج بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2027، وهو ما يمثل تأخراً بأربع سنوات مقارنة بالجدول الزمني الأصلي. فقد تأثرت الأشغال بأحداث خارجية، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (يُقدر تأثيرها بأربعة أشهر) والظروف الاقتصادية غير المواتية التي تؤثر على العرض والتضخم. كما أدت الصعوبات التي اعترضت كلاً من المقاول وفريق إدارة المشروع (الأمم المتحدة وشركة التصميم) إلى العديد من التغييرات في الخطة الأصلية، وهو ما أدى إلى تراكم حالات التأخر. ومن المرجح أن يؤدي طلب الجمعية العامة مؤخراً من الأمين العام النظر في خيارات تقليص نطاق البرنامج إلى مزيد من التأخر.

### الآثار المترتبة في الميزانية

فيما يتعلق بآثار البرنامج في الميزانية، يُتوقع تجاوز الميزانية الأصلية المحددة في 836,5 مليون فرنك سويسري. وستصل النفقات الزائدة إلى 6,3 في المائة من المبلغ الأصلي حسب الافتراضات التي وضعها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في أيار/مايو 2024، و 6,99 في المائة حسب مدير المخاطر المستقل للمشروع، وهي نسبة معتدلة بالنظر إلى حجم وتعقيد المراحل المختلفة للبرنامج. وتعزى زيادة النفقات بشكل خاص إلى تمديد فترة البرنامج وإلى عدم اليقين بشأن السعر الأقصى المضمون لأشغال المبنى E الذي يعود لسبعينيات القرن العشرين. غير أنه يمكن أن تكون هناك نفقات أخرى غير متوقعة من شأنها أن تزيد أكثر من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وربما كان من هذه النفقات مطالبات المقاولين التي لا تزال قيد الاستعراض، وما يطرأ من تغييرات في الاحتياجات في الحالات التي لم تبدأ فيها الأشغال بعد، ومخاطر التنفيذ المرتبطة بالأشغال المحاذية لمجموعات المكتبة الموجودة في المباني التاريخية التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، إذ يمكن أن تحتاج إلى تدابير خاصة لحمايتها. وعند النظر في خيارات تحقيق وفورات، بما في ذلك خيار تقليص نطاق البرنامج، ينبغي ألا يُكتفى بمراعاة الآثار الواضحة القصيرة الأمد، ولكن يجب أيضاً أن تُراعى مخاطر التعقيدات واحتمال ارتفاع النفقات في المديين المتوسط والطويل بسبب عدم اليقين الذي يكتنف العملية.

### استمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز المكاني

لقد أمكن ضمان استمرارية تصريف الأعمال بنجاح منذ بداية البرنامج وحتى الآن، وذلك بفضل التدرج في الأشغال الجارية بمختلف المباني واستئجار هياكل مؤقتة للمؤتمرات. ولا يزال الاستخدام الفعلي للحيز متاح في المباني التي تم الانتهاء منها عند مستوى منخفض. وبينما تبلغ نسبة التشارك في الحيز المكتبي 6,4 مكاتب لكل 10 موظفين، فإن متوسط حضور الموظفين على مدار الأسبوع، باستثناء أيام العطل، يبلغ حوالي 45 في المائة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزيادة الكبيرة في العمل عن بُعد، وكذلك إلى النذب خارج جنيف. وهناك مجال هام لتحسين نسبة استخدام الحيز، بالنظر إلى أن بعض المباني الأخرى لا تزال مستأجرة في جنيف بكلفة مرتفعة.

### المبنى الجديد H

رغم الإقرار بالإنجاز شبه المكتمل للمبنى H في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فإن عدداً من الأمور العالقة، ذات الصلة على وجه الخصوص بنظام إدارة المباني، لا تزال عالقة، ويرجع ذلك في جانب منه إلى بطء تقدم المقاول في معالجة البنود التي تتضمنها قائمة العيوب والنواقص وبنود عدم الامتثال، على الرغم من الإخطارات الخطية العديدة واحتجاز ضمان مالي.

### المباني التاريخية

فيما يتعلق بالمباني التاريخية (القسم AC والقسم D، اللذان تم تسليمهما في أيار/مايو وآب/أغسطس 2023، على التوالي، والقسم S1 الذي كان من المفترض تسليمه في حزيران/يونيه 2024)، فإن القضايا العالقة، وهي أقل عدداً من تلك المتعلقة بالمبنى H، تنتظر فيها حالياً مختلف الجهات صاحبة المصلحة. والتغييرات التي طرأت على هذا الجزء من البرنامج كانت نسبة 59 في المائة منها راجعة إلى أخطاء في التصميم وحالات سهو، بما في ذلك ثلاثة تغييرات كبيرة ومكلفة.

### المبنى E الذي يعود للسبعينيات من القرن العشرين

بعد استخلاص الدروس من المشاكل التي ووجهت في المراحل السابقة من المشروع، وتحديد عدد حالات السهو أو أخطاء التصميم المتعلقة بأشغال المباني التاريخية والمبنى H، اختار فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، في حالة المبنى E، العمل بعقد يكون فيه المقاول مسؤولاً عن كل من التصميم والتشييد. ولذلك فإن استراتيجية التعاقد تنقسم إلى مرحلتين، مرحلة أولى لخدمات ما قبل التشييد، تليها مرحلة التشييد الفعلي.

#### حفظ التراث

إن قطع الأثاث ومعظم التحف الفنية الموجودة في المجمع مخزنة ومحفوظة كما ينبغي. ومع أن مؤسسة سويسرية عرضت تقديم التمويل اللازم لتشييد مبنى يخصص لتخزين محفوظات عصابة الأمم، فإن مجموعات المكتبة التي يبلغ حجمها 45 كيلومترا - لو وُضعت في خط مستقيم، والتي تنتزع على 10 طوابق من الرفوف، كانت مسألة حمايتها، سواء أثناء أشغال التجديد أو بعدها، لا تزال قيد النظر وقت القيام بمراجعة الحسابات.

#### التوصيات

يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

##### إدارة ومراقبة البرنامج

(أ) المضي في تعزيز الحوكمة وتوفير الموارد لإدارة برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، من أجل تعزيز الرقابة والتخفيف من مخاطر زيادة التكاليف وحالات التأخر؛

##### التخطيط وحالات التأخر

(ب) تضمين تقريرها المرحلي السنوي إلى الجمعية العامة الجدول الزمني المحدث لتنفيذ كل مرحلة من مراحل البرنامج وأوجه الترابط بين كل مرحلة وأخرى؛

##### الآثار المترتبة في الميزانية

(ج) بذل كل جهد ممكن للوفاء بأهداف البرنامج الأصلية التي حددتها الجمعية العامة، مع القيام في الوقت ذاته بتحديد جميع الخيارات الممكنة لإبقاء الكلفة النهائية للمشروع أقرب ما يمكن من مبلغ الميزانية الأصلية وتجنب التدابير القصيرة الأمد التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التكاليف في المستقبل وإلى مخاطر إضافية للبرنامج؛

##### استمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز المكاني

(د) في ضوء الجدول الزمني المحدث لبرنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، تنفيذ المعيار الجديد لاستخدام الحيز من أجل تكثيف إشغال المكاتب، ورصد أثر ذلك على ظروف العمل، واقتراح التحسينات حسب الاقتضاء؛

### المبنى الجديد H

(هـ) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحل جميع القضايا المتبقية المتعلقة بالمبنى H، بما في ذلك عن طريق: '1' تكثيف التفاعل مع المقاول؛ '2' الحرص على أن يكون الضمان المالي لقيمة الأشغال المتبقية متاحاً في الموعد المحدد؛ '3' تحديد موعد نهائي لإغلاق جميع البنود المتبقية قبل الإفراج عن ضمان الأداء والضمان المالي، أو استخدام تلك الضمانات لإكمال الأشغال المتبقية بحلول ذلك الموعد ووفقاً للعقد؛ (4) تخصيص الموارد الكافية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف حتى يتسنى إنجاز عنصر المبنى H من البرنامج بأكبر قدر من الكفاءة؛

### المباني التاريخية

(و) إنجاز التحليل اللازم لمعرفة إن كان ممكناً رفع مطالبات بسبب ما يمكن أن يُعزى إلى المقاول أو شركة التصميم من حالات تأخر وأخطاء في أشغال تجديد المباني التاريخية، وما حدود تلك المطالبات؛

### المبنى E الذي يعود للسبعينيات من القرن العشرين

(ز) بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة: '1' القيام فوراً باستعراض تصميم المبنى E، وتحديد التعديلات ذات الصلة التي يتعين طلبها قبل مرحلة التشييد، والتصرف بسرعة وفقاً لذلك للحد من التغييرات في وقت لاحق خلال مرحلتي التفكيك والتجديد؛ '2' استعراض الطريقة الحالية لمراقبة الجودة بموجب العقد وتحديد سبل تعزيزها؛

### حفظ التراث

(ح) ضماناً لحفظ مجموعات المكتبة والمتحف الفنية والمحفوظات والأثاث على المدى الطويل، الحرص على العمل ببروتوكولات وتدابير مناسبة من أجل: '1' منع التدهور والضرر الذي لا يمكن إصلاحه لتراث قصر الأمم أثناء أشغال التجديد، و '2' توفير مكان آمن لمكونات التراث بعد التجديد.

## المحتويات

## الصفحة

2	كتاب الإحالة .....
3	موجز .....
9	ألف - الولاية والنطاق والمنهجية .....
10	باء - السياق .....
13	جيم - نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات .....
13	1 - حالة تنفيذ التوصيات السابقة .....
13	2 - إدارة ومراقبة البرنامج .....
20	3 - التخطيط وحالات التأخر .....
26	4 - الآثار المترتبة في الميزانية .....
31	5 - استمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز .....
33	6 - المبنى الجديد H .....
36	7 - المباني التاريخية .....
39	8 - المبنى E الذي يعود للسبعينيات من القرن العشرين .....
41	9 - حفظ التراث .....
45	دال - شكر وتقدير .....
	المرفق

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/

46	ديسمبر 2022 .....
----	-------------------



## الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث: حقائق أساسية

<b>الهدف:</b> تحديث وتجديد مجمّع مكتب الأمم المتحدة في جنيف الكائن في قصر الأمم في جنيف	
836,5 مليون فرنك سويسري	الكلفة الإجمالية القصوى المعتمدة (2015)
888,9 مليون فرنك سويسري	حالة الكلفة المحتملة للمشروع في شباط/فبراير 2024
569,1 مليون فرنك سويسري	النفقات حتى 29 شباط/فبراير 2024
2017	بدء أشغال تشييد المبنى الدائم الجديد H
2019	بدء مرحلة ما قبل التشييد لتجديد المباني التاريخية التي تعود إلى ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي (الأقسام A و AB و AC و D و S1)
كانون الثاني/يناير 2021	بدء مرحلة ما قبل التشييد لتجديد المباني التاريخية التي تعود إلى ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي (الأقسام A و AB و AC و D و S1)
تشرين الأول/أكتوبر 2021	الإنجاز شبه المكتمل للمبنى الدائم الجديد H
أيار/مايو - آب/أغسطس 2024	الإنجاز شبه المكتمل للمباني التاريخية التي تعود إلى ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي (القسمان AC و D، على التوالي)
2024	التاريخ المتوخى للبدء في تفكيك وتجديد المبنى E الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي
2026	التاريخ المتوخى لإنجاز أشغال تجديد المباني التاريخية A و B و C و AB و AC و D و S و S2 التي تعود إلى ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي
2027	التاريخ المتوخى لإنجاز أشغال تجديد المبنى E الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي

### ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - مكتب الأمم المتحدة في جنيف هو المكتب التمثيلي للأمين العام للأمم المتحدة في جنيف. وقصر الأمم هو مكتب تاريخي للأمم المتحدة وهو أكبر مركز للمؤتمرات تابع للأمم المتحدة في أوروبا. وتشمل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تجديد قصر الأمم وإنشاء مبنى دائم جديد هو المبنى H لتلبية احتياجات المنظمة واستيفاء شروط الصحة والسلامة والعمل.

2 - وأكدت الجمعية العامة في قرارها 247/68 ألف المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 أهمية الرقابة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تطلب إلى المجلس أن يضطلع بأنشطة الرقابة وأن يقدم عن ذلك تقريراً سنوياً إلى الجمعية.

- 3 - وعملاً بالقرار المذكور المشار إليه أعلاه، طلب رئيس اللجنة الاستشارية إلى المجلس النظر في المسألة وتقديم تقرير سنوي عنها إلى الجمعية العامة. واستجابةً لذلك، أكد رئيس المجلس في 27 آب/أغسطس 2014 أن المجلس سيجري مراجعة لحسابات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وسيقدم تقريراً عنها.
- 4 - وصدر أول تقرير للمجلس (A/70/569) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وناقشته الجمعية العامة في دورتها السبعين المستأنفة. وأعاد المجلس النظر في جداوله الزمنية لتقديم التقارير، واضعاً في اعتباره أنه سيكون من الأجدي مواءمة تقاريره مع التقرير المرحلي السنوي عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، ووافق في 7 أيلول/سبتمبر 2016 على تقديم تقاريره الأربعة المتبقية عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في تموز/يوليه من الأعوام 2018 و 2020 و 2022 و 2024. ولاحظ المجلس في تقريره عن البيانات المالية لعمليات الأمم المتحدة (A/78/5 (Vol. I)) أن حالات التأخر في إنجاز أشغال المشروع ستستلزم تمديد عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها المجلس حتى يتسنى تقديم تقرير إضافي في عام 2026.
- 5 - وقام المجلس بمراجعة حسابات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالاستناد إلى الوثائق المقدمة ومن خلال القيام بزيارات مراجعة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 4 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 ومن 11 إلى 22 آذار/مارس 2024.
- 6 - وأجريت مراجعة الحسابات وفقاً لقراري الجمعية العامة 74 (د-1) و 247/68 ألف، وطبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، حسب الاقتضاء.

## باء - السياق

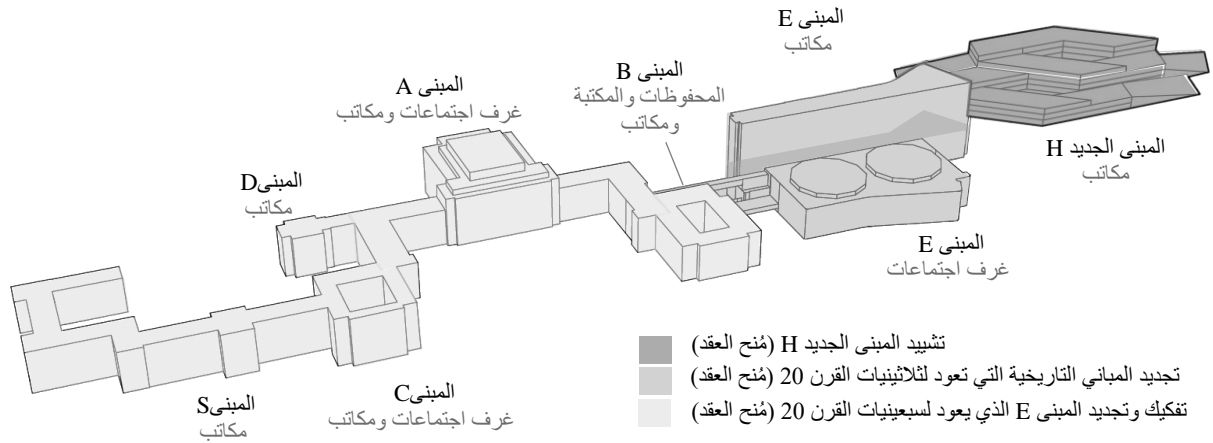
- 7 - مكتب الأمم المتحدة في جنيف مركز عالمي لأنشطة المنظمة المتعلقة بالتنمية المستدامة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان ونزع السلاح والحد من مخاطر الكوارث. وتضم مباني قصر الأمم 34 غرفة اجتماعات رئيسية وحوالي 800 2 حيز عمل، بما في ذلك 222 حيز عمل للاستخدام المؤقت للمشاركين في المؤتمرات. يستقبل القصر أكثر من 100 000 زائر كل عام.
- 8 - منذ تشييد قصر الأمم في ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي والمبنى E في عام 1973، لم يشهد المجمع سوى أعمال صيانة وتصليح اعتيادية اعتُبرت ضرورية لاستمرار عمل المكتب. ودون الاستبدال الاعتيادي للتجهيزات الرأسمالية لمكونات المباني عند بلوغها نهاية دورة حياتها، أدى نهج الصيانة المعتمد هذا على مر السنين إلى زيادة مستمرة للاحتياجات من الصيانة وارتفاع التكاليف، فضلاً عن تزايد المخاطر التي تهدد سلامة وأمن وصحة أعضاء وفود الأمم المتحدة وموظفيها وزوارها. ونتيجةً للتدهور التدريجي لحالة مباني قصر الأمم على مدى عقود، جرى إطلاق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لتجديد المجمع وتحديثه.
- 9 - ووافقت الجمعية العامة على مواصفات المشروع والجدول الزمني لتنفيذه وتقديرات التكاليف في 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، في قرارها 248/70 ألف.
- 10 - وفيما يلي الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث:
- (أ) ضمان وتأمين استمرارية الأعمال والعمليات في قصر الأمم عن طريق الحفاظ على سير الأعمال اليومية؛

- (ب) احترام جميع الأنظمة ذات الصلة فيما يتعلق بالوقاية من الحريق، والصحة وسلامة الأرواح، والامتثال لقانون البناء؛
- (ج) احترام جميع الأنظمة ذات الصلة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الترتيبات التي تتيح لهم إمكانية استخدام المرافق والتكنولوجيا؛
- (د) إصلاح وتحديث محيط المبنى وكذلك النظم الكهربائية والميكانيكية ونظم السبابة لاستيفاء أنظمة الصحة والسلامة ذات الصلة وخفض تكاليف الطاقة؛
- (هـ) تحديث شبكات تكنولوجيا المعلومات الموجودة ومرافق البث ونظم عقد الاجتماعات امتثالاً للمعايير السائدة في هذا المجال؛
- (و) الاستخدام الأمثل للحيز الداخلي المتاح ومرافق المؤتمرات بغية توفير غرف اجتماعات مرنة الاستخدام وصالحة للعمل؛
- (ز) الحفاظ على تراث قصر الأمم ومحتوياته وتقادي وقوع حالات تدهور أو أضرار لا يمكن إصلاحها فيه، واستعادة قيمته الفعلية والحفاظ عليها.

11 - تتألف أشغال التشييد في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من ثلاثة أقسام رئيسية: تشييد المبنى الدائم الجديد H، وتجديد المباني التاريخية التي يعود عهدها إلى ثلاثينيات وخمسينيات القرن الماضي، والأشغال المتعلقة بالمبنى E الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي (تجديد غرف الاجتماعات وتفكيك برج المكاتب) (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

#### لمحة عامة عن أشغال تجديد المباني القائمة



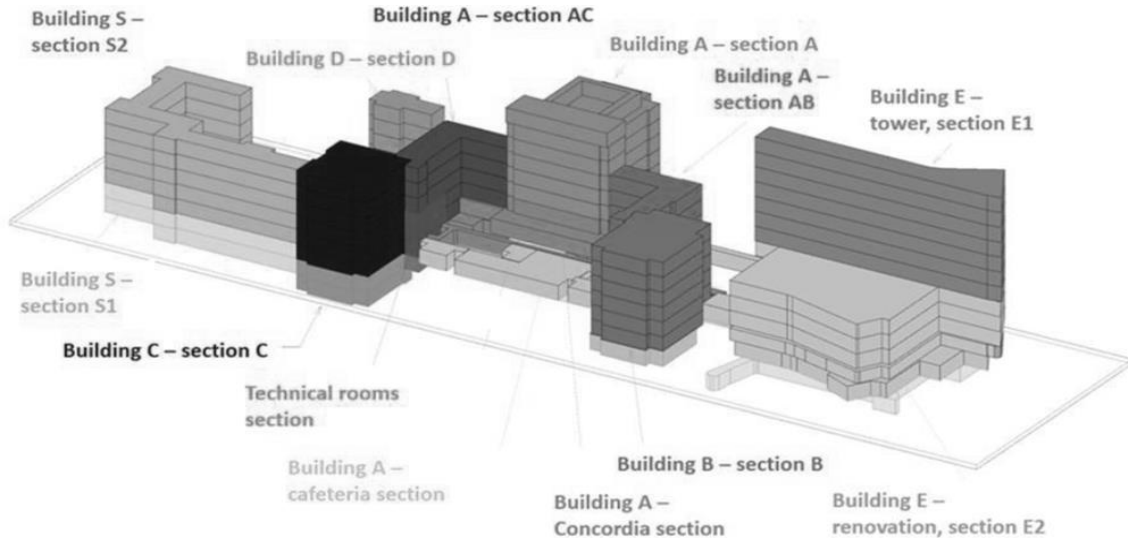
2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
مبنى جديد (العقد 1)						
قبل التشييد	المباني التاريخية من ثلاثينيات وخمسينيات القرن 20 (العقد 2)					
			قبل التشييد			
				المبنى E من سبعينيات القرن 20 (العقد 3)		

المصدر: التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام (A/78/503).

12 - تنقسم المباني التاريخية (أو المباني التراثية) إلى القسم A (غرف اجتماعات أساساً، بما في ذلك قاعة الجمعية)، والقسم AB (غرف اجتماعات أساساً)، والقسم AC (غرف اجتماعات أساساً)، والقسم B (المحفوظات التاريخية والمكتبة ومكاتب)، والقسم C (مكاتب وغرف اجتماعات)، وقسم الكافيتريا، والقسم D (مكاتب)، والقسم S1 (مكاتب)، والقسم S2 (مكاتب) (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

تمثيل ثلاثي الأبعاد لأقسام الأشغال المتعلقة بتجديد المباني القائمة



المصدر: التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام (A/78/503).

13 - قدم الأمين العام التقرير المرحلي السنوي العاشر عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/78/503) إلى الجمعية العامة في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عملاً بقرار الجمعية العامة 263/77 ألف. ويتضمن التقرير موجزاً للإجراءات المتعلقة بالتخطيط والتشييد التي تم الاضطلاع بها في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

14 - وأبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/7/Add.18) تعليقات وقدمت توصيات بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

15 - والقرار 253/78 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 هو أحدث قرار اتخذته الجمعية العامة حتى الآن بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (انظر الفرع التاسع عشر، الفقرات 12-15).

## جيم - نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات

16 - استعرض المجلس حالة تنفيذ التوصيات السابقة (انظر الفرع 1) وركز عملية المراجعة على المجالات التالية: إدارة ومراقبة البرنامج (انظر الفرع 2)؛ والتخطيط وحالات التأخر (انظر القسم 3)؛ والآثار المترتبة في الميزانية (انظر القسم 4)؛ واستمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز (انظر الفرع 5)؛ المبنى الجديد H (انظر الفرع 6)؛ والمباني التاريخية (انظر الفرع 7)؛ والمبنى E الذي يعود للسبعينيات من القرن العشرين (انظر الفرع 8)؛ وحفظ التراث (انظر الفرع 9).

### 1 - حالة تنفيذ التوصيات السابقة

17 - استعرض المجلس حالة تنفيذ التوصيات السابقة، أخذاً في الاعتبار الردود المحدثة التي قدمتها الإدارة.

18 - فمن بين التوصيات الـ 14 المتعلقة بالخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث والتي صُنفت توصيات متبقية في آخر تقرير للمجلس يتناول الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث (انظر [A/78/5 \(Vol. I\)](#)، الفقرات 305-308، والمرفق الثالث)، نُفذت 7 توصيات (50 في المائة)، ولا تزال 4 توصيات (29 في المائة) قيد التنفيذ، فيما 3 توصيات (21 في المائة) يعتبر المجلس أن الأحداث تجاوزتها. ويتضمن مرفق هذا التقرير تفاصيل عن الإجراءات المتخذة استجابةً لهذه التوصيات الـ 14.

### 2 - إدارة ومراقبة البرنامج

19 - حدد المجلس أوجه قصور في إدارة ومراقبة البرنامج. فعلى الرغم من المراقبة التي قام بها فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث، ظهر عدد من المشاكل في أشغال التشييد والتجديد، سواء من حيث التنفيذ أو الجودة. فبينما نص العقد على أن المقاول مسؤول عن مراقبة جودة العمل، ثبت أن تقسيم الأدوار لم يكن في المستوى المطلوب. ومن ثم، وُضعت طريقة جديدة لإدارة التشييد، وفي تموز/يوليه 2022، عيّن فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث مديراً يُعنى بالجودة خصيصاً ويعالج المخاطر الرئيسية بشكل استباقي. وقد كان لتلك التدابير أثر إيجابي على المشروع بالفعل، وهو ما يدل على أنه كان ينبغي العمل بها في مرحلة مبكرة.

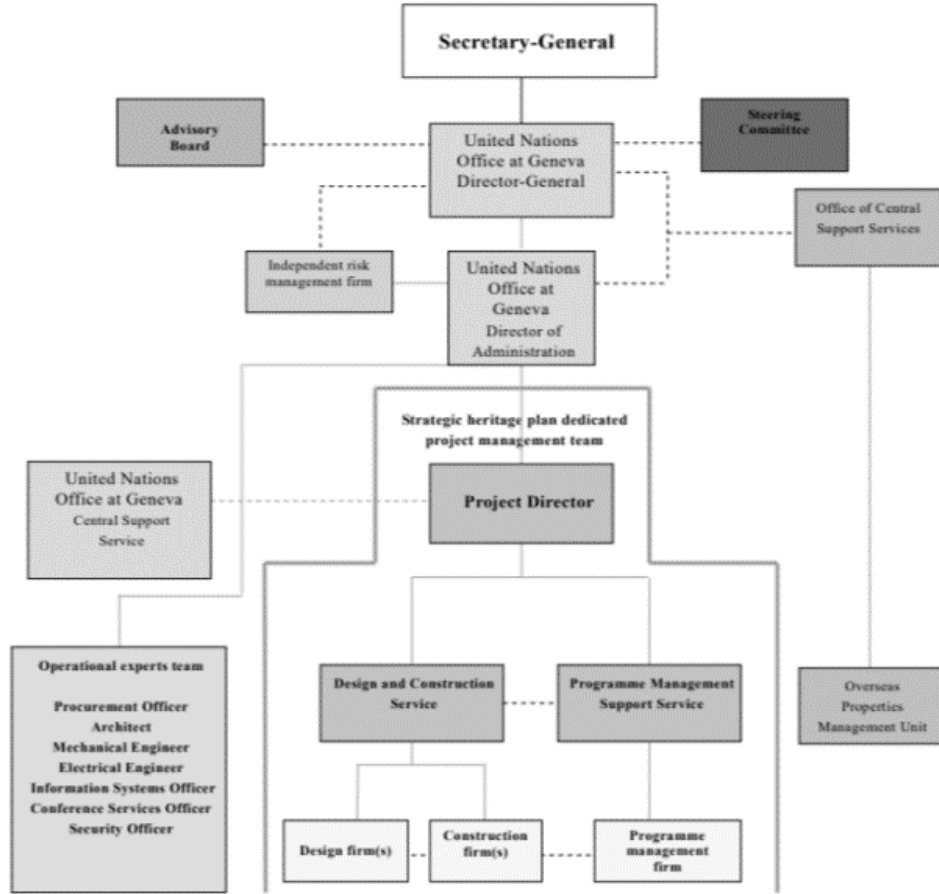
#### الإدارة والتنظيم العام

20 - ورد إطار مقترح للإدارة في التقرير المرحلي السنوي الثاني للأمين العام عن الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث ([A/70/394](#))، عملاً بقرار الجمعية العامة [262/69](#) الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات منقحة فيما يتعلق بإطار الإدارة والرقابة. وقد أقرت الجمعية العامة تلك المقترحات في قرارها [248/70](#) ألف.

21 - يوضح الشكل الثالث هيكل إطار الإدارة والرقابة، وهو لم يتغير منذ بداية المشروع.

الشكل الثالث

## إطار الإدارة والإشراف في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث



المصدر: A/69/417.

22 - تضطلع المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، بصفقتها القيّمة على المشروع، بالمسؤولية عن البرنامج، إذ هي المسؤولة عن نجاح المشروع (انظر A/69/417). ومديرة الشؤون الإدارية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هي المديرية التنفيذية للمشروع. ويقدم مدير المشروع (برتبة مد-2)، المسؤول عن البرنامج بأكمله، تقاريره إلى مديرة الشؤون الإدارية. ويقدم مدير المخاطر المستقل تقاريره إلى المديرية التنفيذية للمشروع ويسدي المشورة للقيّمة على المشروع.

23 - وعُهد بمهام التحقق من المشروع إلى هيئتين، هما اللجنة التوجيهية والمجلس الاستشاري.

24 - واللجنة التوجيهية هي الهيئة الداخلية التي تستعرض المسائل الرئيسية للمشروع وتتنظر فيها وتسدي المشورة إلى القيّمة على المشروع (A/70/7/Add.8، المرفق 1). ويشترك في رئاسة اللجنة المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وقد خُدد دور اللجنة وتكوينها بوضوح في الإطار المرجعي الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 262/69. ويُفترض أن تجتمع كل ثلاثة أشهر، وذلك ما كان بالفعل في عام 2022، لكن المجلس لم يجد سوى محضري اجتماعين عن عام 2023 (آذار/مارس وآب/أغسطس)، وهو ما يثير تساؤلات بخصوص الإشراف

على البرنامج في فترة حساسة تتسم بمزيد من حالات التأخر وتجاوز متوقع في الإنفاق. وفي عام 2024، عُقدت اجتماعات اللجنة التوجيهية في شباط/فبراير ونيسان/أبريل وأيار/مايو. ورغم أن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ومدير المخاطر المستقل يصدران تقارير شهرية ويوجد اتصال متكرر بين الجهات صاحبة المصلحة في الأمم المتحدة، فإن اللجنة التوجيهية هي المنتدى الوحيد القادر على تقديم التوجيهات الرسمية، ولذلك ينبغي أن تعقد اجتماعاتها وفقاً للجدول الزمني المحدد في الإطار المرجعي. واللجنة التوجيهية هي أيضاً الهيئة الاستشارية للتغييرات المطلوب إدخالها في إطار البرنامج والتي تزيد قيمتها عن مليون دولار<sup>(1)</sup>.

25 - وأما المجلس الاستشاري فهو هيئة خارجية مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ المشروع. وقد تم تقديمه على أنه "عنصر رئيسي جديد" في إطار الإدارة والرقابة (A/69/417). ويتألف المجلس من ستة ممثلين عن الدول الأعضاء، من مناطق جغرافية مختلفة، تعيينهم المدير العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهي مسؤولة عن ضمان الحفاظ على المصالح العامة للدول الأعضاء. ووفقاً للإطار المرجعي الصادر في نيسان/أبريل 2016، يقدم المجلس الاستشاري توصيات وملاحظات خطية بشأن جميع جوانب المشروع إلى المدير العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. والمدير العامة مسؤولة عن تعيين رئيس المجلس الاستشاري.

26 - ويبدو من محاضر اجتماعات المجلس الاستشاري أنه يجتمع مرتين في السنة على الأكثر. ففي عام 2022، عقد المجلس الاستشاري اجتماعين. وعُقد اجتماع واحد في عام 2023. وظل منصب رئيس المجلس شاغراً من أيلول/سبتمبر 2021 حتى أيار/مايو 2023. وتضمنت الاجتماعات التي عُقدت إحاطة من المدير العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بشأن التقدم المحرز في المشروع، ثم أسئلة من ممثلي الدول الأعضاء. ولم يعثر المجلس على أي ملاحظات خطية من المجلس الاستشاري بشأن مسائل إدارة المشروع. ومن ثم فإن هذه الهيئة لا تؤدي دورها المنشود باعتبارها أداة رقابية أو هيكل قادراً على الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء. ومع ذلك، تُحاط الدول الأعضاء علماً بالتقدم المحرز في المشروع بوسائل أخرى، مثل الاجتماعات الخاصة والزيارات والتقارير السنوي للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتقرير المجلس الذي يصدر كل سنتين، وما إلى ذلك.

27 - ويُنفذ البرنامج من قبل فريق متخصص من موظفي الأمم المتحدة ومقدمي الخدمات الخارجيين. ويضطلع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالدور القيادي. وبعد مرور عدة سنوات على بداية المشروع، يبدو أن قرار إدارة المشروع مباشرة من قبل فريق مكلف بالمشروع قرار معقول. وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث جزء من دوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وكان الفريق حتى آذار/مارس 2024 يتألف من 15 موظفاً تحت سلطة مدير المشروع. وعدد الموظفين هو نفسه كعام 2002، مع تغييرات قليلة جداً في الوظائف التي تم الإبلاغ عنها في التقرير المرحلي السنوي التاسع للأمين العام (A/77/492). وتبلغ تكاليف هؤلاء الموظفين حوالي 4,4 ملايين فرنك سويسري سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء فريق المشروع عندما كان من المتوقع الانتهاء من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على ثلاث مراحل منفصلة. وفي الوقت الحالي، لا تزال مراحل المشروع الرئيسية الثلاث (استكمال المبنى H وتجديد المبنى E) جميعها جارية.

(1) مليون دولار للتغييرات التي تجريها الأمم المتحدة و 5 ملايين دولار للتصميم والتشييد والتغييرات غير المتوقعة.

28 - ويعتمد البرنامج أيضاً على المهام التي يضطلع بها موظفو مكتب الأمم المتحدة في جنيف من خارج فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والذين يتبعون مباشرة لمديرية الشؤون الإدارية. وتوجد مهام الشراء، بما في ذلك عمليات المناقصة والعقود، ضمن مسؤوليات وحدة المشتريات والعقود في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهي وحدة منفصلة عن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ويعمل في الوحدة أربعة موظفين، اثنان منهم يتقاضيان راتبينهما من ميزانية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ولم تُقوَّض لمدير المشروع أي سلطة للشراء. ومنحت الأمانة العامة المساعدة، رئيسة مكتب إدارة سلسلة الإمداد في إدارة الدعم العملياتي، مكتب الأمم المتحدة في جنيف سلطة شراء محلي عامة تشمل جميع احتياجات الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من السلع والخدمات التي تقل قيمتها عن 5 ملايين دولار. والعقود التي تزيد عن هذا المبلغ تتطلب الموافقة على مستوى مقر الأمم المتحدة.

29 - والفصل بين الواجبات على هذا النحو أمر ضروري، خاصة بالنظر إلى التعقيد القانوني للعقود. ومع ذلك، فقد ثبت أنه يصعب تحقيق ما ينبغي من التوازن بين الأمن القانوني ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من ناحية، والجدول الزمني المناسب لتجنب حالات التأخر من ناحية أخرى، بما في ذلك في حالة العقود الأعلى قيمة. وبغض النظر عن تقييم جودة العقد، فقد عانى البرنامج من عدم المرونة في عمليات إعداد العقود والموافقة عليها. وفي هذه المرحلة من البرنامج، وقد تم بالفعل التفاوض على معظم العقود، يعد هذا أحد الدروس المستفادة.

30 - وتشارك دوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف في إدارة الفترة الانتقالية، فيما يتعلق بشغل المباني خلال الفترة الانتقالية وشغلها النهائي. فقد خُصصت ثلاث وظائف لهذه المهمة من عام 2019 حتى شباط/فبراير 2024. وعند تقاعد رئيس الفريق، اتخذ قرار بتوسيع نطاق مسؤوليات وظيفة ف-5 ضمن مكتب مديرية الشؤون الإدارية، ليشغلها كبير منسقين يعمل فريق الانتقال تحت إمرته. وعند كتابة هذا التقرير، كان العمل جارياً لاستخدام من يشغل هذه الوظيفة.

31 - وثمة هيئة هامة أخرى هي المجلس الانتقالي، وترأسه المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويحضر اجتماعاته مديرو جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في مجمع المكتب. وقد عُقد الاجتماع الثامن عشر للمجلس الانتقالي في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ومجلس مراجعي الحسابات يرحب بمشاركة ممثلي كيانات الأمم المتحدة الموجودة في قصر الأمم في إدارة إشغال المباني.

32 - وتجدر الإشارة أيضاً إلى الدور الذي تضطلع به لجنة استعراض أوامر التغيير في إدارة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. فهي المسؤولة عن التحقق من امتثال أوامر التغيير التي يصدرها مدير المشروع للقواعد واللوائح المعمول بها. وهي لا تسدي المشورة بشأن مدى ملاءمة التغييرات أو ضرورتها. وتتألف اللجنة من خمسة أعضاء لهم حق التصويت، أربعة منهم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الأول من مكتب الاتصال للشؤون القانونية، والثاني دائرة إدارة الموارد المالية، والثالث من قسم إدارة المرافق، والرابع من دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأما العضو الخامس فهو الرئيس، وتعيينه مديرية شؤون الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن لجنة استعراض أوامر التغيير اجتمعت بشكل متكرر (على أساس شهري) وأكدت دائماً أن أوامر التغيير تتوافق مع الإجراءات المعمول بها، وذلك غالباً بعد مضي عدة أشهر على اتخاذ قرار التغيير.



33 - والموظفون الآخرون المدرجون في الهيكل التنظيمي للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث هم موظفو مقدمي الخدمات المتعاقدين مع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ولاحظ المجلس أن المشروع يُنفذ بمساعدة العديد من الشركات الخاصة. وقرار الاستعانة بهذه الشركات منسجم مع الرغبة في عدم استخدام أو توظيف الكثير من موظفي الأمم المتحدة لأغراض فنية. والمهام الموكلة للشركات الاستشارية هي كما يلي:

## الجدول 1

## الاستشارات المقدمة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، حتى كانون الأول/ديسمبر 2023

الفئة	المهمة	المبلغ (كما هو منصوص عليه في العقد الأصلي)
تقديم المساعدة المباشرة لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث طوال فترة تنفيذ المشروع	الخدمات المستقلة لإدارة المخاطر خدمات إدارة البرامج خدمات الإمدادات التقنية	886 094 4 جنيه إسترليني (العقد بالجنيه الإسترليني، 4 764 مليون فرنك سويسري) 1 397 962 فرنكا سويسري 10 379 040 فرنكا سويسري
المقاول الرئيسي	خدمات التصميم العام والتصاميم (بما في ذلك مهندس معماري؛ وخبير استشاري في تقدير التكاليف؛ والهندسة الإنشائية؛ ونظم الأجهزة الميكانيكية والكهرباء والسباكة؛ وتكنولوجيا السمع البصري/تكنولوجيا المعلومات)	512 196 512 فرنكا سويسري
أنواع أخرى من المساعدة	تقديم الخدمات القانونية توفير المسح التدخل توفير المسح التدخل تقديم خدمات تقييم الأراضي والخدمات الاستشارية تقديم خدمات تقييم الأراضي والخدمات الاستشارية توفير تراخيص PMWeb لدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تقديم الخدمات الأمنية الخدمات الاستشارية لتجديد المبنى E وتفكيك جزء منه	1,2 مليون فرنك سويسري 1,03 مليون فرنك سويسري (انتهى العقد عام 2022) 1,12 مليون فرنك سويسري (انتهى العقد عام 2022) 0,264 مليون فرنك سويسري 0,231 مليون فرنك سويسري 0,242 مليون دولار (0,225 مليون فرنك سويسري) 0,297 مليون فرنك سويسري 0,169 مليون فرنك سويسري

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

34 - وفي شباط/فبراير 2024، بلغت النفقات المتعلقة بإدارة البرنامج (شركة التصميم، والشركات الاستشارية، وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث) 176 439 مليون فرنك سويسري. وتبلغ الميزانية الإجمالية المستهدفة 171 702 مليون فرنك سويسري، ولكن تم بالفعل إنفاق 103 في المائة من المبالغ المخصصة لهذا البند من الميزانية في المرحلة الحالية من المشروع، مقارنة بما كان مقرراً في الميزانية الأصلية (انظر A/70/394). ويتوقع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تجاوزاً في النفقات بنسبة 27 في المائة.

35 - وبسبب حالات التأخر التي واجهها البرنامج، تم تمديد العقود الرئيسية (خدمات إدارة المخاطر؛ وخدمات إدارة البرنامج؛ وخدمات التصميم العام والتصاميم؛ وخدمات الدعم التقني) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

#### مراقبة البرنامج

36 - لاحظ المجلس وجود أوجه قصور في إدارة المخاطر وإدارة البرنامج.

#### (أ) إدارة المخاطر

37 - منذ بداية المشروع، قدمت شركة مستقلة لإدارة المخاطر تقييمات على مستويين: تقييم متكامل لإدارة المخاطر يقوم به موظفون مدمجون في فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وتقييم مستقل لإدارة المخاطر لتوفير الإشراف الاستراتيجي. ولدى المراجعة، تبين للمجلس أن شركة إدارة المخاطر أعدت سجلاً للمخاطر وتتعهده بالتحديث وتقدم تقارير شهرية وفصلية إلى المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. غير أن منهجيتها تثير بعض التساؤلات.

38 - في نموذج الإدارة المتكاملة للمخاطر المعتمد في الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، يستخدم الخبير الاستشاري الخارجي تحليل المخاطر الذي يعتمد إلى حد كبير على طريقة مونتني كارلو. والقدرة التنبؤية لمثل هذه الطريقة على تحديد عوامل الخطورة ومدى تعرض الكيان موضوع التقييم للمخاطر تتوقف إلى حد بعيد على دقة البيانات المعتمد عليها ومدى مطابقة افتراضات الخبير الاستشاري للوضع الخاص للكيان موضوع التقييم.

39 - وفي حالة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على وجه التحديد، لاحظ المجلس أن تحليل المخاطر الذي أجراه الخبير الاستشاري ركز في الأساس على التقدير الكمي لزيادات التكاليف التي ترجع إلى حد كبير إلى حالات التأخر الكبيرة في تنفيذ المشروع. غير أنه تبين أن هذا التحليل أقل فعالية، إذ لا يحدد في الوقت المناسب عوامل الخطورة في النوعية والأداء والإجراءات، مع أن هذه العوامل هي التي تسببت في نهاية المطاف فيما ذكر من حالات التأخر وتجاوز التكاليف. وعلى وجه الخصوص، فإن نموذج الإدارة المتكاملة للمخاطر المستخدم لم يمكن الخبير الاستشاري أو فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من تحديد عوامل الخطورة النوعية الرئيسية ومن إدارتها والتخفيف من حدتها في الوقت المناسب، وهي عوامل تتعلق بقضايا الجودة والأداء الرئيسية التي أثرت بشكل كبير على الجدول الزمني للمشروع وتكاليفه وتسببت في نهاية المطاف في حدوث حالات تأخر وتباينات كبيرة، فضلاً عن تجاوز التكاليف بكثير.

40 - على سبيل المثال، رغم أن سوء التصميم والتنفيذ من عوامل الخطورة المعتادة في مشاريع التشييد، فإن نموذج الإدارة المتكاملة للمخاطر المستخدم لم يسمح للخبير الاستشاري ولا لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بأن يكشفوا هذه المخاطر الحرجة في الوقت المناسب، كما لم يمكنهما من القيام بالمتعين لإدارة تأثير هذه المخاطر على الجدول الزمني للمشروع وللتخفيف من حدة هذا التأثير.

#### (ب) إدارة البرنامج من قبل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث

41 - إن أوجه القصور في تقييم المخاطر المشار إليها أعلاه ناتجة أيضاً عن الطريقة التي ينظر بها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث إلى دوره في إدارة البرنامج.

42 - فمنذ بداية البرنامج، اعتبرت إدارة فريق التراث الاستراتيجي أن الإشراف على التصميم ومراقبة جودته من مهام شركة إدارة البرامج وشركة خدمات الدعم التقني، وشركة التصميم العام لتنفيذ الأشغال، مع دعم إضافي من فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. والمقاول مسؤول عن وضع إجراءات مناسبة لضمان الجودة ومراقبتها، ويضمن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والخبير الاستشاري في التصميم موافقة الإجراءات لبنود العقد. غير أن العمل بنهج مختلف، يستند أكثر إلى عمليات الإشراف على الجودة، كان سيتيح لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يضمن وفاء المصممين والمقاولين بالتزاماتهم التعاقدية بأعلى معايير الجودة.

43 - والمفروض أنه لما تقرر التعويل كلية على المقاول في إجراء الاستعراض، كان ينبغي لفريق المشروع أن يُدرج في العقد ما يُخضع المقاول لقدر أكبر من المساءلة. وتشارك شركة التصميم العام وفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في العملية المتعلقة بالجودة التي يضطلع بها المقاول، ويجريان عمليات التحقق من العينات للتأكد من وفاء المقاول بالتزاماته التعاقدية. غير أن الأحكام المذكورة في العقود على درجة من العمومية يصعب معها تحميل المقاول المسؤولية. فعلى سبيل المثال، وجد المجلس الحكم التالي في العقد المبرم مع المقاول بخصوص المبنى H:

وفقاً للبند الفرعي 1-4 ألف (أ)، أو بموجب أحكام أخرى في العقد، يجب على المتعاقد:

‘1’ تصميم الأشغال وفقاً للعقد، وأفضل الممارسات في القطاع، والقانون المعمول به، واشتراطات جميع السلطات المعنية؛

‘2’ الحرص على أن يضع التصميم مصممون من ذوي الخبرة يتمتعون بالمؤهلات المهنية المناسبة، ويؤدون عملهم وفق معيار معقول من المهارة والإتقان والسرعة والعناية على نحو ما يُتَوَقَّع من ممارسي المهنة ذات الصلة من أصحاب الخبرة في مشاريع مماثلة من حيث الحجم والنطاق والقيمة وتعقيد الأشغال، ووفقاً لأفضل ممارسات القطاع وفي انسجام مع القانون المعمول به.

44 - وبالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن عقود الشركات المصنّعة التزاماً بنظام لتبادل البيانات، وهو ما كان من شأنه أن يوفر لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ضماناً لاستخدام المعلومات وحسن توقيتها لأغراض المراقبة. وقد أدى ذلك إلى الحد من فعالية نظام المراقبة.

45 - ولذلك فإن المخاطر المرتبطة بتدني الجودة لا تعالجها بشكل كافٍ الحماية القانونية المحدودة التي توفرها البنود التعاقدية. فتلك البنود لا تضع معايير صارمة لضمان الجودة وآليات فعالة للحماية من الأخطاء والإخفاقات في التصميم والتنشيد، حيث يتحمل المشروع معظم الأعباء الناجمة عن تلك الأخطاء والإخفاقات، وهو ما يتجلى في حالات تجاوز التكاليف الناجمة عن التعديلات وما يتبعها من تكرار في النفقات وحالات التأخر.

46 - علاوة على ذلك، وفي ظل غياب الحماية القانونية الكافية، يجب ألا تقتصر المراقبة والإشراف على التتبع البعدي لما يمكن أن يحدث من تعديلات وأخطاء ومخاطر أثناء تنفيذ المشروع. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون المراقبة والإشراف عملاً استباقياً، بهدف تحديد نقاط الضعف وما يكون من أخطاء في التصميم وتنفيذ المشروع، ولتصحيحها فوراً حتى لا تؤدي إلى تغييرات وما يلحقها من تجاوز للتكاليف، وكذلك لتقادي حدوث انحرافات في المشروع أو تن في الجودة.

47 - وقد لاحظ المجلس في هذا الصدد أن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث استعان بوكالة استشارية وعيّن مديراً لمراقبة الجودة يعمل منذ تموز/يوليه 2022 للتخفيف من ضعف أداء المقاول في هذا المجال. وساعدت هذه الوظيفة الإضافية على الرفع من درجة تقيّد المقاول بالتزاماته التعاقدية المتعلقة بالجودة وأدت إلى زيادة عدد عمليات تفتيش الأشغال واكتشاف مشكلات كبرى قبل مرحلة التشغيل. وتتيح وظيفة مراقبة الجودة لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث إمكانية تقييم جودة الأعمال الجاهزة للتسليم، بطريقة مستقلة وموضوعية، دون الاعتماد على عمليات مراقبة الجودة التي يقوم بها المقاول.

48 - ويقر المجلس أيضاً بالتحسن الذي طرأ على عملية مراقبة الجودة نتيجة اعتماد أسلوب تعاوني في التخطيط خلال العام الماضي.

49 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث من أجل تعزيز الرقابة على من يتعامل معهم من المقاولين، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوجه من التحسن تحققت بعد مضي ثماني سنوات على بداية البرنامج وبعد قوائم طويلة من العيوب والنواقص وحالات التأخر وحالات تجاوز التكاليف في السنوات الأخيرة.

50 - يوصي مجلس مراجعي الحسابات بأن تمضي الإدارة في تعزيز الحوكمة وتوفير الموارد لإدارة برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، من أجل تعزيز الرقابة والتخفيف من مخاطر زيادة التكاليف وحالات التأخر؛

51 - ولأجل ذلك، ينبغي للإدارة أن تحرص بشكل خاص على عقد اجتماعات اللجنة التوجيهية وفقاً للجدول الزمني المحدد في إطارها المرجعي واتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط المجلس الاستشاري. وتمشياً مع أوجه التحسن المحرزة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالرقابة على المقاولين، ينبغي لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يعمل أيضاً بنهج وقائي من خلال ما يلي: '1' إجراء عمليات تفتيش كافية للأعمال الجاهزة للتسليم قبل مرحلة التشغيل؛ '2' الأخذ بأساليب الإدارة التي تعزز احترام المواعيد والجودة؛ '3' الحرص على رصد الموارد بالشكل المناسب من أجل الوفاء بمواعيد المشروع وحل المشكلات بسرعة.

52 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

### 3 - التخطيط وحالات التأخر

53 - في نيسان/أبريل 2024، توقع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يكتمل البرنامج بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2027، وهو ما يمثل تأخراً بأربع سنوات مقارنة بالجدول الزمني الأصلي. فقد تأثرت الأشغال بأحداث خارجية، مثل جائحة كوفيد-19 (يُقدر تأثيرها بأربعة أشهر) والظروف الاقتصادية غير المواتية التي تؤثر على العرض والتضخم. كما أدت الصعوبات التي اعترضت كلاً من المقاول وفريق إدارة المشروع (الأمم المتحدة وشركة التصميم) إلى العديد من التغييرات في الخطة الأصلية، وهو ما أدى إلى تراكم حالات التأخر. ومن المرجح أن يؤدي طلب الجمعية العامة مؤخراً من الأمين العام النظر في خيارات تقليص نطاق البرنامج إلى مزيد من التأخر.

54 - وقد توقع الجدول الزمني الأولي، الذي أقرته الجمعية العامة في عام 2015، الانتهاء من مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في عام 2023. وقُسمت خطة التنفيذ إلى ثلاث مراحل رئيسية، تقابل الأقسام الرئيسية الثلاثة للموقع، وهي المباني التاريخية (قصر الأمم) والمبنى E والمبنى الدائم الجديد H.

## الجدول 2

## تاريخ الانتهاء الذي كان متوقعا حتى شباط/فبراير 2024

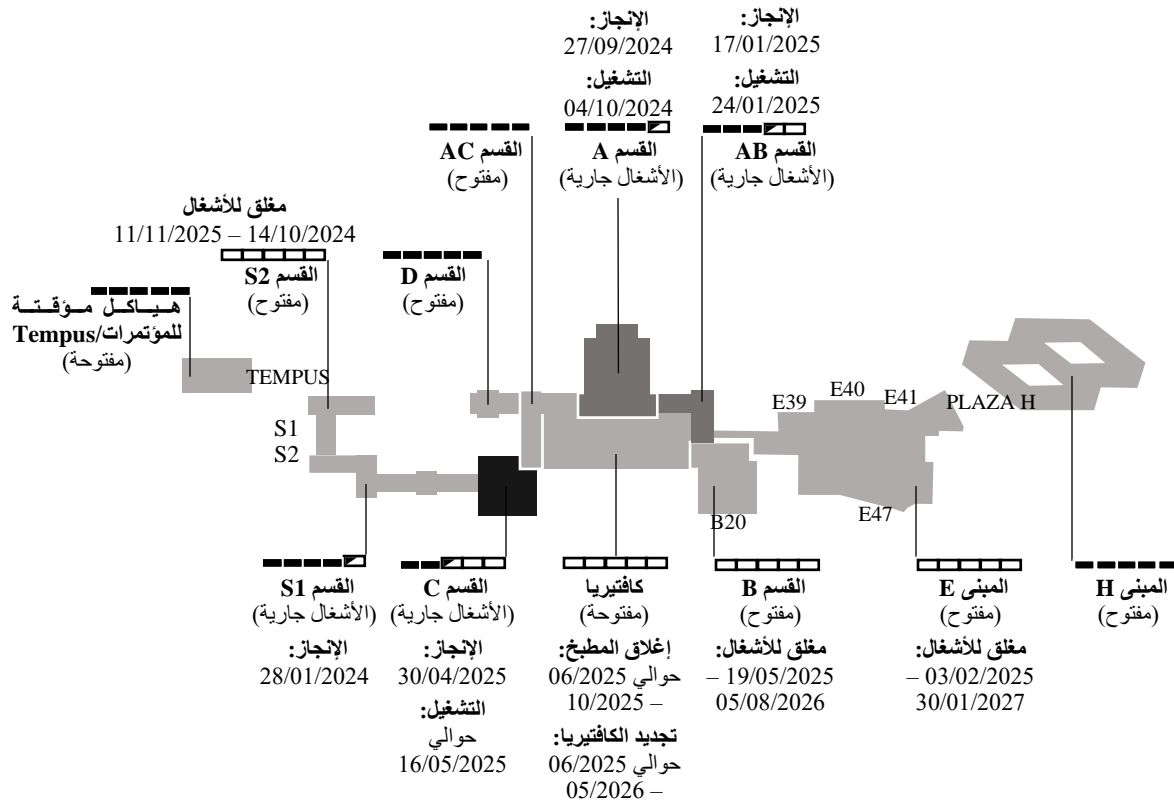
خط الأساس - الموعد النهائي			الموعد النهائي للإنجاز الذي كان متوقعا في شباط/فبراير 2022	الموعد النهائي للإنجاز الذي كان متوقعا في شباط/فبراير 2024	الموعد النهائي للإنجاز الذي كان متوقعا في شباط/فبراير 2024
الأصلي للإنجاز الذي وافقت عليه الجمعية العامة			(التقرير السابق للمجلس)	(توقعات فريق المشروع)	(توقعات شركة إدارة المخاطر بيقين نسبه 80 في المائة)
H	المبنى	مطلع عام 2019	4 تشرين الأول/أكتوبر 2023	4 تشرين الأول/أكتوبر 2023	4 تشرين الأول/أكتوبر 2023
			(إنجاز شبه مكتمل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021)	(إنجاز شبه مكتمل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021)	(إنجاز شبه مكتمل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021)
	المباني التاريخية	2023	الربع الثالث من عام 2023	11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025	أيار/مايو 2026
E	المبنى	2023	الربع الثالث من عام 2024	30 كانون الثاني/يناير 2027	حزيران/يونيه 2027
	المشروع برمته	2023	الربع الثالث من عام 2024	30 كانون الثاني/يناير 2027	حزيران/يونيه 2027

المصادر: قرار الجمعية العامة 248/70 ألف؛ والوثيقة A/77/94؛ والتقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث؛ واستعراض مخاطر الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (شباط/فبراير 2024)، الصادر عن شركة Mace.

55 - في هذه المرحلة، يتوقع فريق المخطط الاستراتيجي لحفظ التراث الانتهاء من المشروع ككل في 30 كانون الثاني/يناير 2027، مع اكتمال أشغال المبنى E. وأما شركة إدارة المخاطر المستقلة فهي أكثر حذرا فيما يتعلق بتاريخ الانتهاء من المشروع. فتحليل الشركة للمخاطر، بيقين نسبه 80 في المائة، يتوقع اكتمال المشروع بشكل عام في حزيران/يونيه 2027 (ترد التفاصيل حسب كل القسم في الشكل الرابع). ويستند هذا التوقع إلى ما مضى من أحداث أثرت على المشروع، وإلى الدروس المستفادة، والوضع الراهن، والأشغال المتبقية التي يتعين تنفيذها، وقدرة المقاول المكلف بالمباني التاريخية والذي سيقوم أيضا بتفكيك المبنى E وتجديده. وللتذكير، فإن شركة إدارة المخاطر كانت توقعت في إبان التقرير السابق للمجلس (A/77/94)، بيقين نسبه 80 في المائة، أن تنتهي أشغال المبنى E في تموز/يوليه 2025. ويرد فيما يلي ذكر لأسباب حالات التأخر هذه وواقع عدم اليقين.

## الشكل الرابع

لمحة عامة عن الأشغال في الأقسام المختلفة وعن التقدم المحرز في كل منها



المصدر: التقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

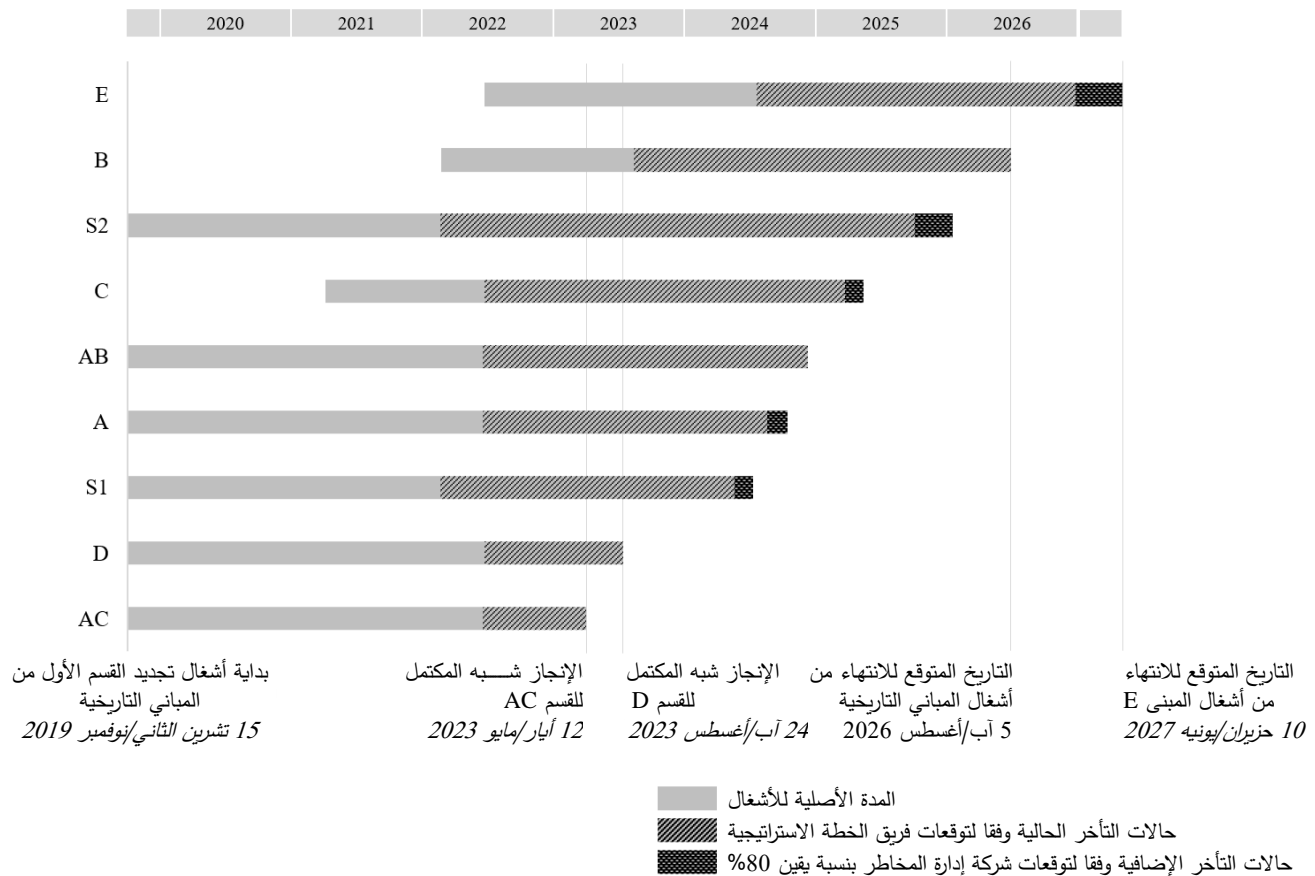
المفتاح: الإنجاز = تسليم القسم (نقل الموظفين ممكن)؛ التشغيل = غرف الاجتماعات متاحة.

56 - أحرز أول إنجاز مع إدخال موظفي الأمم المتحدة لشغل المبنى الدائم الجديد H. ففي 17 أيار/مايو 2021، أبرم مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمقاول اتفاقاً بشأن أحكام وشروط "الاستخدام والشغل المؤقتين" للمبنى H. وأصدرت إدارة كانتون جنيف ترخيصاً لشغل المبنى، الأمر الذي أتاح لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يفتتح المبنى رسمياً. وبالتزامن مع نقل موظفي الأمم المتحدة، قام المقاول بتنفيذ بعض الأشغال المتبقية، وأجرى اختبارات فنية وتدريبات وقام بتسليم جزء من الوثائق. إلا أن نظام إدارة المباني وأنظمة أخرى لم تكن تعمل بكامل طاقتها. وأصدر مكتب الأمم المتحدة في جنيف شهادة إنجاز شبه مكتمل للمبنى H في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وكان من المتوقع أن يتم الانتهاء النهائي من المبنى في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي في نهاية فترة المسؤولية عن العيوب وهي عامان. ومع ذلك، لا تزال هناك أشغال متبقية (انظر الفرع 6).

57 - وبدأت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مرحلة خدمات ما قبل الإنشاء من أشغال تجديد المباني التاريخية. وتشهد هذه المرحلة حالات تأخر كبيرة ومتزايدة باستمرار. وتتوقع شركة إدارة المخاطر ما يصل إلى 1 584 يوماً من التأخر لتجديد المباني التاريخية، أي ما يقرب من 226 أسبوعاً أو 4,35 سنوات (انظر الشكل الخامس).

## الشكل الخامس

## المدة الأصلية لأشغال التجديد وحالات التأخر المتراكمة



المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، بالاستناد إلى التقريرين الشهريين (تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وتوقع الإنجاز بنسبة يقين 80 في المائة بحسب تحليل Mace للمخاطر (كانون الثاني/يناير 2024).

58 - وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير على هذه الأشغال وعلى الجدول الزمني للمشروع ككل. وتشير التقديرات إلى أن الجائحة أدت إلى تأخر أشغال التجديد لمدة أربعة أشهر. وعمل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث على التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 من خلال تعديل الخطط لزيادة الأشغال المتزامنة. إلا أن هذه المحاولة الرامية إلى الحد من حالات التأخر اعترضتها عدة عقبات. فمن جهة المقاول، كان لنُدرة الموارد البشرية وصعوبات الحصول على المواد، بسبب الوضع الدولي والتضخم، تأثير سلبي على المشروع. وبسبب تدني الجودة في تجديد بعض العناصر كان من الضروري القيام بالأشغال من جديد، وهو ما أدى إلى حالات تأخر. ومن جهة إدارة المشروع، أدى عدد التغييرات وتعقيدها، بالإضافة إلى الأخطاء التي ارتكبتها شركة التصميم، إلى حالات تأخر (انظر الفرع 7). ومنذ منتصف عام 2023، أخذ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يعمل بمنهجية تخطيط تعاونية للحد من حالات التأخر. فأصحاب المصلحة في المشروع يضعون جدولاً بجميع الأعمال التي يتعين القيام بها يوماً بيوم على مدار الـ 12 أسبوعاً التالية. ويتيح هذا الجدول تحديد أي صعوبات يُحتمل أن تنشأ في الأسابيع الـ 12 التالية ومحاولة حلها قبل حدوثها. ولم يسبق أبداً العمل بصفة رسمية بعملية تنبؤية كهذه.

59 - لقد اكتملت الأشغال في القسمين AC و D. ووقعت الأطراف على شهادات الإنجاز شبه المكتمل، والعمل جارٍ في الأشغال المتبقية لإصلاح العيوب (انظر الفرع 7). وتُعقد المؤتمرات في القسمين AC و D منذ نهاية عام 2023، وخلال الإغلاق الجزئي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذ القسم D مكاناً مفتوحاً للموظفين الراغبين في القدوم إلى المكتب. وتم شغل المبنى D من قبل دائرة اللغات التابعة لشعبة إدارة المؤتمرات في أوائل أيار/مايو 2024. وشغلت مكاتب المبنى AC مجموعة متنوعة من المستخدمين (دائرة الترجمة الشفوية التابعة لشعبة إدارة المؤتمرات، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتبة الأمم المتحدة ومحفوظاتها في جنيف). وكان من المفترض أن يُسلم القسم S1 بحلول 28 حزيران/يونيه 2024.

60 - ويؤثر تراكم حالات التأخر على توزيع الحيز وأماكن العمل النهائية لكيانات الأمم المتحدة. ومن المقرر أن يُنقل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المجمع على مرحلتين: نقل الموظفين والمحفوظات الموجودين في مبنى "موتّا" في كانون الأول/ديسمبر 2024، ونقل الموظفين الموجودين في قصر ويلسون في كانون الثاني/يناير 2026. والانتقال من مبنى "موتّا" يقتضي وجود حيز مكاتب نهائي في المبنى H. وفي الوقت الحالي، يُستخدم ذلك الحيز كمكان عمل مؤقت لكيانات الأمم المتحدة التي يجري تجديد حيز مكاتبها النهائي في المباني التاريخية. وتحسباً لهذا الوضع، وكذلك للتعامل مع أزمة السيولة، تم تحديث نسبة التشارك في الحيز المكتبي وحُدثت في 6,4 مكاتب لكل 10 أشخاص. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تطبيق هذا الحل في المبنى H لشاغليه الدائمين، وكذلك في المبنى D لدائرة اللغات التابعة لشعبة إدارة المؤتمرات.

61 - ويوجه مجلس مراجعي الحسابات الانتباه إلى أن موعد بدء الأشغال المبكرة في المبنى E من المحتمل تأجيله، بعد أن كان مقرراً لشباط/فبراير 2025، وكذلك الأمر بالنسبة لأشغال التفكيك والتجديد. وقد تم توقيع العقد في 25 كانون الثاني/يناير 2023، تليه مرحلة من الخدمات السابقة لأشغال التشييد، حيث ستعمل الأمم المتحدة والمقاول على الاتفاق على شروط وأحكام تحقيق السعر الأقصى المضمون. والمقاول بصدد إجراء عمليات مسح تدخلي لتحديد البروتوكولات والأساليب ولتحسين السعر الأقصى المضمون. وكان من المفترض مبدئياً أن تنتهي مرحلة الخدمات التي تسبق أشغال التشييد في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ولكن من المقرر حالياً الانتهاء منها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويقوم حالياً فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بوضع الجدول الزمني لأشغال التفكيك والتجديد المتوخى الانتهاء منها بحلول كانون الثاني/يناير 2027.

62 - وينظر المجلس إلى هذا الجدول الزمني بحذر بسبب: '1' أشغال إزالة آثار الأسبستوس، والتي قد تستغرق وقتاً أطول من المتوقع؛ '2' سياق الصعوبات والتغيرات التي تعترض عملية تجديد المباني التاريخية؛ '3' تحديات تحسين الحيز في سياق أزمة السيولة.

63 - وأما الدراسة الجارية لخيارات تقليص نطاق البرنامج فلها تأثير كبير على الجدول الزمني للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

64 - وقد أكدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، أنها ترى أنه من المفيد تقديم خيارات لتقليص نطاق البرنامج تكون لها آثار مالية وتشغيلية واضحة عند تقديم مقترحات المشاريع التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الموارد مقارنة بمستوى ميزانيتها المعتمدة سابقاً (A/78/7/Add.18، الفقرة 36).



65 - وأيدت الجمعية العامة تقرير اللجنة الاستشارية في قرارها 253/78 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 والمتعلق بالمواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، وطلبت إلى الأمين العام في الوقت ذاته أن يبذل قصارى جهده لتقادي الزيادات في الميزانية أو تجاوز الجداول الزمنية، بما في ذلك فرض رقابة صارمة على التكاليف، والاستعراض المنتظم والاستباقي للمخاطر، وهندسة القيمة، وتدابير توفير التكاليف، من أجل ضمان ألا تتجاوز كلفة المشروع المستوى المعتمد للميزانية؛ وأكدت أن أي زيادة في الحد الأقصى للميزانية الإجمالية يجب أن توافق عليها الجمعية العامة قبل الدخول في التزامات مالية بناء عليها؛ وأكدت من جديد نطاق المشروع المقترح للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث والجدول الزمني للخطة وتكاليفها المقدرة بمبلغ 836 500 000 فرنك سويسري كحد أقصى؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل تقديم أي تغيير له تأثير على نطاق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث إلى الجمعية العامة للنظر والبت فيه (انظر حادي عشر، الفقرات 12-15).

66 - ومن ثم، فإن الجمعية العامة لم تطلب من الإدارة تحديداً أن تقدم خيارات لتقليص نطاق البرنامج، بل طلبت فقط أن تُعرض عليها أي تغييرات تؤثر على نطاق المشروع لتتقرر فيها وتبت فيها. وعلاوة على ذلك، جاء كلام اللجنة الاستشارية بصيغة أكثر تعميماً عندما أكدت أنه من المفيد تقديم خيارات لتقليص نطاق البرنامج تكون لها آثار مالية وتشغيلية واضحة عند تقديم مقترحات المشاريع التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الموارد مقارنة بمستوى ميزانيتها المعتمدة سابقاً. ويبقى من الضروري، كما طلبت الجمعية العامة، بذل قصارى الجهد لتقادي الزيادات في الميزانية أو تجاوز الجداول الزمنية، بما في ذلك فرض رقابة صارمة على التكاليف، والاستعراض المنتظم والاستباقي للمخاطر، وهندسة القيمة، وتدابير توفير التكاليف.

67 - وفي هذا السياق، طلبت اللجنة التوجيهية من فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، في اجتماعها المعقود في 13 شباط/فبراير 2024، إعداد خيارات لتقليص نطاق البرنامج بحلول نهاية نيسان/أبريل 2024، لعرضها في الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية. وستُدرج الخيارات بعد ذلك في التقرير المرحلي السنوي للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الذي ستستعرضه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

68 - وعلى أقل تقدير، ستتأثر هذه العملية على بدء الأشغال في القسم S2، المقرر أن تبدأ في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حيث يمكن أن يكون إسقاط تلك الأشغال من نطاق المشروع خياراً مطروحاً. ومع ذلك، قد يكون لهذه العملية أيضاً عواقب على بدء أشغال التجديد في الأقسام الأخرى، والمقرر أن تبدأ في 19 أيار/مايو 2025 وفي حزيران/يونيه 2025 للقسم B والكافتيريا، على التوالي، وأشغال المبنى H المقرر أن تبدأ في شباط/فبراير 2025. في وقت مراجعة المجلس للحسابات، لم تأخذ الأرقام التي قدمها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وشركة إدارة المخاطر في الاعتبار حالات التأخر المحتمل أن تحدث نتيجة النظر في إمكانية نطاق البرنامج. وبشكل عام، قد يؤدي إعداد الخيارات الممكنة لتقليص نطاق البرنامج، واتخاذ القرار بشأن تلك الخيارات، إلى مزيد من التأخر الذي قد يصل إلى عام.

69 - وسيرد أدناه تحليل الآثار المالية المترتبة على عملية تقليص نطاق البرنامج بمزيد من التفصيل (انظر الفرع 4).

70 - يوصي المجلس بأن تقدم الإدارة في تقريرها المرحلي السنوي إلى الجمعية العامة الجدول الزمني المحدث لتنفيذ كل مرحلة من مراحل البرنامج وأوجه الترابط بين كل مرحلة وأخرى.

71 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

## 4 - الآثار المترتبة في الميزانية

72 - فيما يتعلق بآثار البرنامج في الميزانية، يُتوقع تجاوز الميزانية الأصلية المحددة في 836 500 000 فرنك سويسري. وستصل النفقات الزائدة إلى 6,3 في المائة من المبلغ الأصلي حسب الافتراضات التي وضعها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في أيار/مايو 2024، و 6,99 في المائة حسب مدير المخاطر المستقل للمشروع، وهي نسبة معتدلة بالنظر إلى حجم وتعقيد المراحل المختلفة للبرنامج. وتعزى زيادة النفقات بشكل خاص إلى تمديد فترة البرنامج وإلى عدم اليقين بشأن السعر الأقصى المضمون لأشغال المبنى E الذي يعود لسبعينيات القرن العشرين. غير أنه يمكن أن تكون هناك نفقات أخرى غير متوقعة من شأنها أن تزيد أكثر من التكاليف الإجمالية للبرنامج. وربما كان من هذه النفقات مطالبات المقاولين التي لا تزال قيد الاستعراض، وما يطرأ من تغييرات في الاحتياجات في الحالات التي لم تبدأ فيها الأشغال بعد، ومخاطر التنفيذ المرتبطة بالأشغال المحاذية لمجموعات المكتبة الموجودة في المباني التاريخية التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي، إذ يمكن أن تحتاج إلى تدابير خاصة لحمايتها. وعند النظر في خيارات تحقيق وفورات، بما في ذلك خيار تقليص نطاق البرنامج، ينبغي ألا يُكتفى بمراعاة الآثار الواضحة القصيرة الأمد، ولكن يجب أيضاً أن تُراعى مخاطر التعقيدات واحتمال ارتفاع النفقات في المديين المتوسط والطويل بسبب عدم اليقين الذي يكتنف العملية.

73 - وبلغت الميزانية الإجمالية المستهدفة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بما في ذلك الطوارئ، 836,5 مليون فرنك سويسري عندما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 248/78 ألف. ثم اقترح الأمين العام إعادة توزيع مخصصات الميزانية من تكاليف التشييد إلى تكاليف الإدارة (A/78/503) ووافقت الجمعية العامة على ذلك في قرارها 253/78. ويظل الهدف الإجمالي في هذه المرحلة عند المبلغ الأصلي المحدد في 836,5 مليون فرنك سويسري.

## الجدول 3

## الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث: الميزانية الأصلية والميزانية المنقحة

(بالفرنك السويسري)

الميزانية الأصلية	الميزانية المنقحة حتى شباط/فبراير 2024	
إدارة البرامج في مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
41 340 075	54 242 366	فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث
43 270 541	51 845 451	خدمات استشارية أخرى
87 091 968	111 873 504	خدمات التصميم
<b>171 782 584</b>	<b>217 961 320</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
تشييد المباني		
161 468 667	121 264 259	المبنى الدائم الجديد H
296 687 486	299 170 657	المباني التاريخية
206 641 416	190 103 763	المبنى E
<b>664 797 416</b>	<b>618 538 680</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>836 500 000</b>	<b>836 500 000</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، بالاستناد إلى التقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

- 74 - وكما هو مبين في الجدول 3، زادت تكاليف إدارة البرنامج زيادة كبيرة، بنسبة 27 في المائة، بسبب تمديد مدة البرنامج والتضخم. وتمثل تكاليف الإدارة 26 في المائة من الميزانية الإجمالية، وهي نسبة كبيرة ومن المرجح أن تزداد مع تمديد مدة المشروع. وقد أمكن تحقيق انخفاض في الميزانية المخصصة للتشييد بفضل انخفاض كلفة المبنى H عما كان متوقعاً والتقدير المتفائلة للكلفة النهائية المحتملة للمبنى E.
- 75 - ومع ذلك، فإن الوضع الحالي للإنفاق ومختلف القضايا الأخرى دفعت فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث إلى توقع حدوث تجاوز في الإنفاق في المرحلة النهائية من البرنامج.

#### الجدول 4

#### الكلفة النهائية المتوقعة حسب فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث

(بالبونك السويسري)

الزيادة مقابل الميزانية المنقحة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (بالنسبة المئوية)		الكلفة النهائية المتوقعة
إدارة البرامج في مكتب الأمم المتحدة في جنيف		
فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث	52 330 725	3,5-
خدمات استشارية أخرى	55 119 043	6,3+
خدمات التصميم	113 965 546	1,9+
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>221 415 313</b>	<b>1,6+</b>
تشديد المباني		
المبنى الدائم الجديد H	130 963 510	1,3+
المباني التاريخية	310 301 860	3,7+
المبنى E	215 752 827	13,5+
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>657 018 197</b>	<b>6,2+</b>
<b>المجموع (تتبع الكلفة الجارية)</b>	<b>878 433 510</b>	<b>5,0+</b>
التغييرات المحتملة	10 477 937	
<b>المجموع</b>	<b>888 911 447</b>	<b>6,3+</b>

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، بالاستناد إلى التقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

- 76 - بينما يتوقع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تجاوز الإنفاق بما يتراوح بين 5 و 6,3 في المائة من إجمالي الميزانية المعتمدة، فإن المبالغ النهائية التي توقعتها شركة إدارة المخاطر هي كما في الجدول 5.

## الجدول 5

## الكلفة النهائية المتوقعة حسب شركة إدارة المخاطر

(بالفرنك السويسري)

الكلفة النهائية المتوقعة	الزيادة مقابل الميزانية المنقحة للخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث (بالنسبة المئوية)
874 085 214	4,64+
881 150 513	5,48+

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، بالاستناد إلى التقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث.

77 - حسب ما أفاد به فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث، فإن المخاطر الرئيسية لتجاوز الميزانية تتعلق ببنتين اثنتين من بنود الميزانية.

78 - فالمتوقع أن تزيد كلفة الخدمات الاستشارية بنسبة 6,3 في المائة، رغم أن إعادة تخصيص الميزانية السابقة قد زادت بالفعل من المبلغ المخصص لهذا البند من الميزانية بنسبة 20 في المائة. ويرتبط هذا التوقع بتمديد فترة البرنامج.

79 - أما الخطر الثاني والأكثر أهمية لتجاوز الكلفة فيتعلق بتكثيف وتجديد المبنى E. فبعد أن كانت الكلفة مقدرة في البداية بمبلغ 190 مليون فرنك سويسري، فهي يُتَوَقَّع أن تصل حاليًا إلى 215,7 مليون فرنك سويسري بسبب التضخم والتعقيد المحتمل للأشغال. غير أن هذا المبلغ يخضع لدرجة عالية من عدم اليقين، حيث إن السعر الأقصى المضمون لم يكن معروفًا وقت إجراء مراجعة الحسابات (انظر الفرع 8).

80 - وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أنه من المتوقع أن تتجاوز كلفة تجديد المباني التاريخية الميزانية الأصلية بنسبة 3,7 في المائة، فإن هذا التقييم للزيادة المحتملة في الميزانية يبدو غير واقعي. فحتى مع افتراض أنه لن يُطلب إدخال تغييرات كبيرة على المباني التي بدأت فيها أشغال التجديد ولم تكتمل بعد أو التي لم يتم فيها التكليف بالأشغال، فإن هناك مخاطر حرجية فيما يتعلق بالمباني التي لم تبدأ فيها الأشغال بعد.

81 - وهذا يسري، على سبيل المثال، على المبنى B الذي يستضيف مكتبة الأمم المتحدة ومحفوظاتها في جنيف، والذي يتألف من هيكل من رفوف التخزين من 10 طوابق وقاعات القراءة والأماكن العامة ومتحف ومكاتب ومحفوظات عصابة الأمم والأمم المتحدة في جنيف (انظر الفرع 9). وفي الوقت الحاضر، لا تتوافق التجهيزات الكهربائية مع اللوائح التنظيمية المعمول بها، كما أن الهيكل الفولاذي لرفوف التخزين عرضة للانهار السريع في حالة نشوب أي حريق. وأما السقف الزجاجي للبهو فلم يعد مقاومًا لتسرب المياه.

82 - وعلى كل حال، ينبغي أن تُراعى في تجديد المبنى B خصوصيات المبنى ومحتوياته. ومع أن الدراسة التي طُلب أن ينجزها خبير مستقل لتحديد التدابير اللازم اتخاذها من أجل تجديد هذا المبنى لا تزال نتائجها غير معروفة حتى الآن، فإنه من الواضح أن التكاليف المحتملة لنقل المحفوظات و 40 كيلومترا طوليا من البنود لم تشملها توقعات ولا حسابات الميزانية الأصلية. ويشمل نطاق المشروع حماية الكتب في الموقع، وهو ما يطرح تحديًا خاصا في مراعاة أفضل الممارسات.

83 - وعلاوة على ذلك، تلقى فريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث أربع مطالبات من المقاول الذي وقع عليه الاختيار لتجديد المباني التاريخية، وأحد تلك المطالبات في صيغة إنذار. وقد وافقت اللجنة التوجيهية في اجتماعها الذي عقد في شباط/فبراير 2024 على التدابير المتخذة للتعامل مع المطالبات المتعلقة بالتجديد. ولم تسفر المطالبات حتى الآن عن نزاع قانوني والتعامل معها جارٍ وفق أحكام العقد.

84 - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المخصصة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، وافقت الجمعية العامة في قرارها 253/78 على تمويل المشروع المطلوب لعام 2024. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، مثلها مثل الاستثمارات الرأسمالية الأخرى، لا تتأثر بالقيود الناجمة عن أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها الأمم المتحدة.

85 - ومنذ بداية المشروع والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تستفيد أيضاً من قرض كبير جداً من مؤسسة مباني المنظمات الدولية، وهي مؤسسة غير ربحية أنشأتها حكومة سويسرا بمعية كانتون جنيف. وأقرت الجمعية العامة هذه الطريقة في تمويل المشروع في قراراتها 248/70 ألف و 272/71 ألف. ووقعت الأمم المتحدة ومؤسسة مباني المنظمات الدولية على عقد القرض في نيسان/أبريل 2017. والحد الأقصى لمبلغ القرض هو 400 مليون فرنك سويسري.

86 - ومبلغ القرض الأصلي المخصص لتشييد المبنى H الجديد هو 125,1 مليون فرنك سويسري (يُسدد على مدار 50 عاماً)، بينما مبلغ القرض الأصلي المخصص لتجديد المباني القائمة هو 274,9 مليون فرنك سويسري (يُسدد على مدار 30 عاماً). ولم يتغير هذان المبلغان. وتقوم الأمم المتحدة بسحب الأموال المتاحة في إطار القرض على عدة أقساط على مدار كل عام، وفقاً للتكاليف المتوقعة اللازمة للمشروع. ويبدأ السداد عند الإنجاز شبه المكتمل للمبنى المعني. وقد بدأت المنظمة تسدد القرض المتعلق بالمبنى H في كانون الأول/ديسمبر 2021. وبالنسبة للمباني التاريخية، أُجل تاريخ بدء السداد إلى نهاية عام 2026، بسبب حالات التأخر في عملية التجديد.

87 - وينص أحد بنود العقد المبرم مع سويسرا على أن تعيد الأمم المتحدة القرض الذي حصلت عليه بالكامل إذا تخلفت مرتين عن السداد، أو إذا لم تنجز أعمال التشييد أو التجديد.

88 - وفي وقت مراجعة الحسابات، كانت مبالغ النفقات على النحو التالي:

#### الجدول 6

#### النفقات حتى شباط/فبراير 2024

(بالفرنك السويسري)

الكلفة حتى تاريخ الإنفاق	
إدارة البرامج في مكتب الأمم المتحدة في جنيف	
فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث	38 021 303
خدمات استشارية أخرى	37 971 124
خدمات التصميم	100 447 417
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>176 439 844</b>
<b>تشديد المباني</b>	
المبنى الدائم الجديد H	123 507 711
المباني التاريخية	212 311 838
المبنى E	11 109 302
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>346 928 851</b>
<b>المجموع (تتبع الكلفة الجارية)</b>	<b>523 368 695</b>

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات، بالاستناد إلى التقرير الشهري (شباط/فبراير 2024) لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

89 - وبالنظر إلى طلب اللجنة التوجيهية إعداد خيارات لتقليص نطاق البرنامج، على النحو الذي اقترحتة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر الفرع 3 أعلاه)، بدأ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في إعداد سيناريوهات لم تكن قد اكتملت وقت مراجعة الحسابات.

90 - وإذا كانت خيارات تقليص نطاق البرنامج تتعلق بتجديد الكافيتريا أو مبنى المكتبة B أو جزء آخر من المباني التاريخية، فإنه سيكون من الضروري ضمان الاتساق مع بعض أهداف البرنامج الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/68/372) والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 248/70 ألف، وهي:

(ب) احترام جميع القواعد ذات الصلة المتعلقة بالحماية من الحرائق، وبالصحة، وسلامة الأشخاص، والامتثال لقانون البناء؛

...

(د) إصلاح وتحديث محيط المبنى وكذلك النظم الكهربائية والميكانيكية ونظام السبابة لاستيفاء قواعد الصحة والسلامة ذات الصلة وخفض تكاليف الطاقة؛

(هـ) تحديث شبكات تكنولوجيا المعلومات الموجودة ومرافق البث ونظم عقد الاجتماعات مع الامتثال للمعايير السائدة في هذا المجال؛

...

(ز) الحفاظ على التراث وتقادي وقوع حالات تدهور أو أضرار لا يمكن إصلاحها، واستعادة القيمة الرأسمالية لقصر الأمم ومحتوياته والحفاظ عليها.

91 - وفي هذا السياق، ينبغي طرح السؤال عما إذا كان تقليص نطاق البرنامج بإخراج بعض المباني التي تحتاج إلى تجديد، بما في ذلك التجديد لأسباب تتعلق بالسلامة، يتماشى مع التفويض الممنوح من الجمعية العامة.

92 - وعلاوة على ذلك، ينبغي لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، عند التفكير في خيارات تقليص نطاق البرنامج، ألا يأخذ بعين الاعتبار ما سيتحقق من وفورات فورية فحسب، بل أيضاً مخاطر النفقات المستقبلية التي ستتسبب عن العملية في مرحلة لاحقة. علاوة على ذلك، سيستغرق تحديد الخيارات الجديدة وإقرارها بعض الوقت، في سياق يشهد أصلاً حالات تأخر كبيرة للغاية. وقد تكون لها عواقب عديدة على المجمع ككل، حيث إن جميع المباني مرتبط ببعضها ببعض بشكل وثيق، سواء من حيث الأنظمة التقنية أو إشغال الحيز. كما أن عقد التأمين الذي يستمر حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 لا يُعرف بوضوح في هذه المرحلة كيف ستأثر كلفته بتلك الخيارات، إذا لم يتمكن مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أن يثبت أنه حسن من تعرضه للمخاطر من خلال الامتثال لجميع اللوائح التنظيمية ذات الصلة. وقد يُطرح احتمال عدم القدرة على الاستمرار في التأمين على المباني التاريخية. ويمكن أن تنشأ مخاطر أخرى من المطالبات المحتملة أن تأتي من المقاول نتيجة لتقليص نطاق الأشغال. وسيكون من الضروري أيضاً توضيح معنى الحكم الوارد في اتفاق القرض السويسري الذي يقضي بأن الأمم المتحدة ستكون مطالبة بسداد مبلغ القرض بالكامل إذا لم تنجز أشغال التشييد أو التجديد.

93 - وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن تكون خيارات تقليص النطاق هي المقترحات الوحيدة التي تُعرض على الجمعية العامة. ويرى المجلس أنه ينبغي وضع سيناريوهات لجميع التدابير الممكن اتخاذها لتحقيق وفورات، مع تحديد مزايا وعيوب الخيارات المقترحة، من أجل التخفيف من مخاطر تجاوز الميزانية.

94 - يوصي المجلس بأن تبذل الإدارة كل جهد ممكن للوفاء بأهداف البرنامج الأصلية التي حددتها الجمعية العامة، مع القيام في الوقت ذاته بتحديد جميع الخيارات الممكنة لإبقاء الكلفة النهائية للمشروع أقرب ما يمكن من مبلغ الميزانية الأصلية وتجنب التدابير القصيرة الأمد التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التكاليف في المستقبل وإلى مخاطر إضافية للبرنامج.

95 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

## 5 - استمرارية تصريف الأعمال واستخدام الحيز

96 - لقد أمكن ضمان استمرارية تصريف الأعمال بنجاح منذ بداية البرنامج وحتى الآن، وذلك بفضل التدرج في الأشغال الجارية بمختلف المباني واستئجار هياكل مؤقتة للمؤتمرات. ولا يزال الاستخدام الفعلي للحيز متاح في المباني التي تم الانتهاء منها عند مستوى منخفض. وبينما تبلغ نسبة التشارك في الحيز المكتبي 6,4 مكاتب لكل 10 موظفين، فإن متوسط حضور الموظفين على مدار الأسبوع، باستثناء أيام العطل، يبلغ حوالي 45 في المائة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزيادة الكبيرة في العمل عن بُعد، وكذلك إلى الندب خارج جنيف. وهناك مجال هام لتحسين نسبة استخدام الحيز، بالنظر إلى أن بعض المباني الأخرى لا تزال مستأجرة في جنيف بتكاليف مرتفعة.

### استمرارية تصريف الأعمال

97 - يرحب المجلس بالاهتمام الذي يوليه لاستمرارية تصريف الأعمال كل من فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ودوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

98 - وتجدر الإشارة إلى أنه في آذار/مارس 2024 كانت جميع المؤتمرات والاجتماعات التي كان مقرراً أن تُعقد في قصر الأمم منذ بداية الأشغال قد عُقدت فعلياً. فقد أُقيم هيكل مؤقت لعقد المؤتمرات داخل محيط مجمع قصر الأمم بكلفة قدرها 9,8 ملايين فرنك سويسري لتكون حيزاً بديلاً للغرف التي يجري تجديدها في المباني التاريخية، بينما ظلت غرف الاجتماعات الموجودة في المبنى E مفتوحة.

99 - وأقر المجلس بأن كلا من فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ودوائر مكتب الأمم المتحدة في جنيف، علاوة على إتاحة إمكانية عقد المؤتمرات، قاما عند الضرورة بتوفير غرف اجتماعات لأصحاب المصلحة الخارجيين، حتى في المبنى H الذي كان من المفترض بادئ الأمر أن يستضيف مكاتب لموظفي الأمم المتحدة فقط. وهذه مرونة جذيرة بالترحيب. وعلاوة على ذلك، استمرت الخدمات المقدمة للموظفين في المجمع؛ فالمركز الطبي، على سبيل المثال، تم نقله فعلياً إلى مكان آخر.

### استخدام الحيز

100 - في بداية البرنامج، كان الهدف المعلن هو زيادة العدد الإجمالي لأماكن العمل في مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بنسبة 25 في المائة، من 800 إلى 1000 واستناداً إلى التوقعات الحالية، يُرجح أن يكون عدد أماكن العمل أقل قليلاً، أي 414 3، في حين يُرجح أن يكون عدد الشاغلين المتوقع أعلى،

أي 648 3 (A/78/503، الجدول 3). وهذه الأرقام تقريبية في هذه المرحلة لأن الأرقام الخاصة بالمبنى E إرشادية ولم يتم الانتهاء من التصميم الهندسي الكامل بعد.

101 - وضمن هذه الأرقام الإجمالية، سيستوعب المبنى H معظم الشاغلين. فالمبنى يوفر حالياً 1 346 من أماكن العمل، منها 34 مكان عمل في مكاتب مغلقة، و 1 124 محطات عمل من الحجم القياسي، و 188 من الكاتب الأصغر حجماً ذات الاستخدام المؤقت. ولذلك، سيكون المبنى قادراً على استيعاب حوالي 1 550 شاغلاً.

102 - ويوفر المبنى H حالياً حيز عمل لما عدده 1 677 من الشاغلين، منهم 601 مستخدم نهائي و 1 076 مستخدم مؤقت، في إطار أماكن الإيواء المؤقت خلال الفترة الانتقالية. وفيما يلي المستخدمون النهائيون الذين يشغلون المبنى: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجزء الأكبر من شعبة الشؤون الإدارية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف (مكتب المديرية، ودائرة إدارة الموارد المالية، ودائرة إدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم المركزية، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). والمستخدمون المؤقتون هم: مكتب المديرية العامة، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمبادرة العالمية للقيادة التنفيذية، ووحدات البناء والهندسة التابعة لدائرة إدارة المرافق والخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث في خدمات الدعم المركزية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وسينتقل بعض هؤلاء المستخدمين المؤقتين إلى مكاتبهم التي تم تجديدها في قصر الأمم وسيحل محلهم مستخدمون مؤقتون جدد إلى أن تكتمل أشغال الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث وتنقل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لشغل أماكن العمل هذه (انظر A/78/503).

103 - وعلى الرغم من معدلات الإشغال الحالية، يجري حالياً استئجار مبانٍ أخرى، بكلفة مرتفعة، لتوفير أماكن العمل لما عدده 860 موظفاً (بالإضافة إلى حوالي 160 خبيراً استشارياً) في مفوضية حقوق الإنسان<sup>(2)</sup>:

- مبنى "موتا": 4,1 ملايين فرنك سويسري سنوياً. تفاوض مكتب الأمم المتحدة في جنيف مع مالك المبنى في نهاية عام 2022 وتوصل إلى اتفاق غير رسمي على تمديد أولي لمدة 12 شهراً من شباط/فبراير 2024 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2025، مع إمكانية القيام بتمديدين آخرين حتى 31 تموز/يوليه 2025 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

- مبنى قصر ويلسون: 1 265 مليون فرنك سويسري. يمتد التعديل الحالي لعقد إيجار قصر ويلسون من 1 كانون الثاني/يناير 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2027. واعتباراً من 1 تموز/يوليه 2027 فما بعد، سيكون العقد قابلاً للتجديد على أساس سنوي. ويحتفظ مكتب الأمم المتحدة في جنيف أيضاً بخيار إنهاء العقد في 30 حزيران/يونيه 2024 أو 30 حزيران/يونيه 2025 أو 30 حزيران/يونيه 2026، مع إشعار مسبق مدته ستة أشهر.

104 - ويمكن أيضاً بحث مسألة شغل الفيلات الواقعة داخل محيط مجمع قصر الأمم.

(2) لم تُدرج تكاليف الإيجار هذه في مبالغ النفقات المتعلقة بالخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث، مع أن عقود الإيجار ممددة بسبب حالات التأخر في مشروع الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث مقارنة بالجدول الزمني الأصلي.



105 - وفي وقت يشهد ضغوطاً في الميزانية وتجاوزاً لتكاليف المشروع، واستناداً إلى مستويات الإشغال الحالية وعادات العمل، يرى المجلس أن هناك مجالا كبيرا لتحقيق الاستخدام الأمثل للحيز المكاني، ولا سيما في المبنى H. وينبغي في هذا الصدد إعادة النظر في النسبة الحالية للتشارك في الحيز المكتبي، وهي 6,4 مكاتب لكل 10 موظفين. ويمكن أن يكون لزيادة نسبة التشارك في الحيز المكتبي أثر كبير: على سبيل المثال، بالنسبة للمبنى H، فإن معدل الإشغال المحتمل في ظل النسبة الحالية للتشارك في الحيز المكتبي البالغة 6,4 مكاتب لكل 10 أشخاص هو 3 661 موظفاً، مقابل 4 684 موظفاً إذا كانت تلك النسبة هي 5 مكاتب لكل 10 أشخاص.

106 - ومع ذلك، يقر المجلس بأنه من الأهمية بمكان التعلم من التجربة. وقد سبق أن لاحظ المجلس أن الضوضاء مشكلة لم تعالج كما ينبغي داخل المبنى H. وبالإضافة إلى ذلك، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقييمه لتنفيذ ترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة، إلى أنه على الرغم من أن تنفيذ هذه الترتيبات قد أوجد قدرة إضافية، وحقق وفورات كبيرة في التكاليف، وساهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، فإنه يمكن أن يكون له أثر سلبي إذا تُركت دون معالجة المسائل القائمة المتعلقة بالضوضاء وانعدام الخصوصية وعدم كفاية الأماكن المغلقة (انظر A/78/225، الموجز).

107 - لهذا السبب، يرى المجلس أنه من الضروري الحيلولة دون وقوع أي أثر سلبي عن طريق تحديد مجموعة محدثة من القواعد التي تنظم العمل في الحيز المكتبي المفتوح ونشرها على نطاق واسع، والنظر في القيام بالمتعين للحد من الضوضاء في الفضاءات المفتوحة (على سبيل المثال، عن طريق تركيب حواجز الضوضاء وتوفير عدد كافٍ من غرف الاجتماعات ومقصورات الهاتف) ومعالجة نقص الخصوصية، حيثما كان ذلك ممكناً من الناحية المالية والتشغيلية.

108 - يوصي المجلس أن تقوم الإدارة، في ضوء الجدول الزمني المحدّث لبرنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بتنفيذ المعيار الجديد لاستخدام الحيز من أجل تكثيف إشغال المكاتب، وكذلك برصد أثر ذلك على ظروف العمل، واقتراح التحسينات حسب الاقتضاء.

109 - ولهذه الغاية، ينبغي للإدارة على وجه الخصوص: '1' الانتهاء من دراستها بشأن كفاءة استخدام الحيز المكاني وتحسين إشغال المبنى H عن طريق تنفيذ نسبة أعلى للتشارك في الحيز المكتبي؛ '2' تحديد المرافق والإجراءات اللازمة لضمان الرفاه في العمل (على سبيل المثال، عن طريق الحد من الضوضاء وإصدار مبادئ توجيهية للسلوك)؛ '3' الخضوع للمساءلة، من خلال التقرير المرحلي السنوي للأمين العام، عن الإجراءات المتخذة والنتائج المحرزة، مع الإبلاغ بوجه خاص عن متوسط معدلات الحضور إلى المباني وإشغالها، بما في ذلك فيما يتعلق بغرف الاجتماعات.

110 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

## 6 - المبنى الجديد H

111 - رغم الإقرار بالإنجاز شبه المكتمل للمبنى H في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فإن عدداً من الأمور العالقة، ذات الصلة على وجه الخصوص بنظام إدارة المباني، لا تزال عالقة، ويرجع ذلك في جانب منه إلى بطء تقدم المقاول في معالجة البنود التي تتضمنها قائمة العيوب والنواقص وبند عدم الامتثال، على الرغم من الإخطارات الخطية العديدة واحتجاز ضمان مالي.

112 - ووفقاً للقرارات التي أُتخذت في بداية عملية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، كان من المقرر أن يُشيد مبنى جديد بالكامل قبل الشروع في أي عمليات أخرى، وأن يُتخذ المبنى الجديد مكاناً بديلاً للموظفين الذين كان سيُتبعون عليهم أن يخرجوا في أثناء أشغال التجديد من المكاتب الموجودة في المباني التاريخية (خصوصاً المباني S1 و S2 و D)، ثم تعويض النقص في الحيز المكتبي الذي كان سينتج عن تفكيك برج المبنى E. وفي نهاية المطاف، كان المبنى سيوفر أيضاً مقرّاً جديداً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

113 - والمبنى H مشغول منذ أيار/مايو 2021، ووصل إلى حالة الإنجاز شبه المكتمل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وكان افتتاحه في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

114 - واستمرت فترة السنتين من ضمان العيوب والمسؤولية عن المبنى H حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولكنها تمتد إلى ما بعد هذا التاريخ بالنسبة للأنظمة التي لم تكتمل حتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، مثل نظام إدارة المبنى. وتبلغ رسوم الضمان المتبقية 2,9 مليون فرنك سويسري (أي 2,5 في المائة من سعر العقد)، بالإضافة إلى مبلغ 552 424 فرنك سويسرياً محتفظ به عن الأعمال غير المطابقة للعقد وضمن مالي (ضمان الأداء) بقيمة 10,1 ملايين فرنك سويسري صالح حتى 31 آذار/مارس 2024 لتغطية قيمة أي أعمال متبقية.

115 - وقد أظهرت التقارير الشهرية لفريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث تقدماً متواصلاً على مدى سنوات. فعلى سبيل المثال، ورد في التقريرين الشهريين لكانون الثاني/يناير 2023 و كانون الثاني/يناير 2024 ما يلي: "الأنشطة المتبقية تشمل أساساً أشغال المناظر الطبيعية والقائمة النهائية للعيوب والنواقص. والعمل جارٍ حالياً في معالجة آخر ما تضمنته قائمة العيوب والنواقص وفي أنشطة التشغيل التجريبي".

116 - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث لم يحرز في هذا المجال سوى تقدم محدود. فبينما كانت قائمة العيوب والنواقص تضم في كانون الأول/ديسمبر 2022 ما عدده 10 588 مشكلة تحقق منها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، فإن هذه المشاكل وصل عددها في شباط/فبراير 2024 إلى 11 350 مشكلة متحققاً منها (و 412 مشكلة يوجد بشأنها خلاف مع المقاول). غير أن باقي قائمة العيوب والنواقص يشمل أيضاً الأشغال المتبقية المتعلقة بالمبنى H، مثل نظام إدارة المبنى، الذي لم يُسلم بعد إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

117 - والهدف هو تسوية جميع المسائل العالقة قبل نهاية فترة الضمان والتأكد من أن ضمان المقاول يغطي جميع ما يُثار من قضايا. وبالفعل، وكما هو معهود على كل حال، سرعان ما غادر المقاول الموقع بعد وصول الأشغال إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل. ولهذا السبب لم يُفرج عن مبلغ الضمان المالي وما زالت قيمة ضمان الأداء محتفظاً بها كاملة.

118 - من المؤسف أن التقدم في المشروع كان شديد البطء، وحيداً لو أن العقد طُبق بصرامة وقُدمت إشعارات رسمية للمقاول ليعالج ضمن إطار زمني محدد العيوب والنواقص التي سبق تحديدها. ولقد تمت تعبئة الموارد على مر الوقت دون إحراز تقدم ذي شأن. ولذلك لا بد من التأكد من أن ضمان الأداء والضمان المالي يتوافقان مع القضايا المتبقية، سواء من حيث التوقيت أو من حيث القيمة. ويلزم أيضاً حل هذه القضايا بسرعة، إما عن طريق مطالبة المقاول بإصلاح المشاكل المتبقية قبل الإفراج عن ضمان الأداء والضمان المالي، أو عن طريق الإيعاز لطرف ثالث بإكمال الأشغال المتبقية وتمويلها من ضمان الأداء والضمان المالي. لهذا السبب، يجب تحديد موعد نهائي صارم قبل الإفراج عن ضمان الأداء والضمان المالي، وفقاً لبنود العقد.

119 - وتبين للمجلس أيضاً أن بعض الوثائق التي طلبها قسم إدارة المرافق في مكتب الأمم المتحدة في جنيف لا تزال مفقودة، في حين أن إحضار هذه الوثائق يندرج ضمن الأشغال المتبقية. ويجب معالجة هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لقسم إدارة المرافق أن يؤدي عمله بشكل صحيح، وعلى وجه الخصوص، للمضي قدماً في اختبار نظام إدارة المباني.

120 - ولم يقدم المقاول حتى الآن أي مطالبة رسمية في هذا الصدد.

121 - يوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة جميع الخطوات اللازمة لحل جميع القضايا المتبقية المتعلقة بالمبنى H، بما في ذلك عن طريق: '1' تكثيف التفاعل مع المقاول؛ '2' الحرص على أن يكون الضمان المالي لقيمة الأشغال المتبقية متاحاً في الموعد المحدد؛ '3' تحديد موعد نهائي لإغلاق جميع البنود المتبقية قبل الإفراج عن ضمان الأداء والضمان المالي، أو استخدام هذه الضمانات لإكمال الأشغال المتبقية بحلول ذلك الموعد ووفقاً للعقد؛ '4' تخصيص الموارد الكافية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف حتى يتسنى إنجاز عنصر المبنى H من البرنامج بأكبر قدر من الكفاءة.

122 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

123 - أُجري استقصاء شمل جميع مستخدمي المبنى H في الفترة من 5 تموز/يوليه إلى 12 آب/أغسطس 2022 من أجل الحصول على آراء المستخدمين وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين تجربة المستخدمين للمبنى. وورد ما مجموعه 413 رداً. وعلى العموم، كانت تجربة الاستقرار في المكان إيجابية، على الرغم من أن المشاكل المتعلقة بدرجات الحرارة والضوضاء، بالإضافة إلى مشاكل الستائر، والتي كانت مرتبطة في الغالب باستخدام الفضاءات المشتركة والأشغال الجارية من قبل المقاول، كان لها تأثير سلبي على تلك التجربة.

124 - وقد فوجئ المجلس لما لاحظ أن العديد من الأماكن المشتركة التي تحتوي على أرائك وكراسي هي أماكن غير معزولة صوتياً عن المكاتب. ونتيجة لذلك، فإن أي نقاش يكون بين مجموعة صغيرة من الأفراد يؤدي حتماً إلى إزعاج الآخرين. وبالمثل، لا توجد مقصورات هاتفية كافية لإجراء مكالمات هاتفية أو اتصال بالفيديو دون إزعاج الزملاء أو شغل غرف الاجتماعات التي غالباً ما تكون قيد الاستخدام. وكان من الممكن إدراج حل لهذه المشاكل المتوقعة في التصميم الداخلي.

125 - وتعد مسألة الضوضاء في المبنى H أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لمكتب مفتوح من المحتمل أن يزداد معدل إشغاله.

126 - وفي تفصيل التكاليف، لاحظ المجلس أن قيمة العقد الأصلي للمبنى H كانت 100 915 796 فرنكا سويسرياً، والتي أضافت إليها التعديلات البالغ عددها 272 تعديلاً متفقاً عليها مبلغ 16 460 000 (أو 17 في المائة من القيمة الأصلية). وبالتالي، فإن المبلغ المالي الناتج عن طلبات التغيير كبير جداً مقارنة بقيمة العقد الأصلي للمبنى. وربما كان مرد بعض التعديلات إلى أخطاء أو حالات سهو في التصميم، وإن كان من الصعب معرفة حدود ذلك. وسيتعين على فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أن يكون متيقظاً وأن يضمن جودة إدارة المشروع للمبنى E من أجل ضمان عدم تكرار مثل هذه الأخطاء.

## 7 - المباني التاريخية

127 - فيما يتعلق بالمباني التاريخية (القسم AC والقسم D، اللذان تم تسليمهما في أيار/مايو وآب/أغسطس 2023، على التوالي، والقسم S1 الذي كان من المفترض تسليمه في حزيران/يونيه 2024)، فإن القضايا العالقة، وهي أقل عددًا من تلك المتعلقة بالمبنى H، تنتظر فيها حاليًا مختلف الجهات صاحبة المصلحة. والتغييرات التي طرأت على هذا الجزء من البرنامج كانت نسبة 59 في المائة منها راجعة إلى أخطاء في التصميم وحالات سهو، بما في ذلك ثلاثة تغييرات كبيرة ومكلفة.

## الجدول الزمني

128 - يجري العمل حاليًا على تجديد المباني التاريخية. وقد وُقِّع عقد تجديد المباني التاريخية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وُقِّمَت أشغال التشييد لضمان استمرارية تصريف الأعمال، على وجه الخصوص. ويجري حاليًا تجديد الأقسام A و AB و C و S1. وبعد مراحل خدمات ما قبل التشييد التي استغرقت أكثر من 13 شهرًا، تم الاتفاق في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 على السعر الأقصى المضمون وهو حوالي 269,1 مليون فرنك سويسري. وكان من المفترض بادئ الأمر أن تستمر المرحلة الأولى ستة أشهر. وأسباب التأخر المعلنة هي جائحة كوفيد-19 التي تسببت في تأخر لمدة أربعة أشهر تقريبًا، والمسوحات التكميلية التي أجراها المقاول، وتمديد فترة التفاوض على السعر الأقصى المضمون.

129 - تم تعويض هذا التأخر جزئيًا في عام 2022، ولكنه تفاقم في عام 2023 وأوائل عام 2024. وأُرجئ تاريخ انتهاء الأشغال إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2023 في اتفاق السعر الأقصى المضمون، بعد أن كان مقرراً في العقد أن يكون في أيلول/سبتمبر 2023. وفي آذار/مارس 2024، كان تاريخ الانتهاء المتوقع هو 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وقوبل تجاوز الوقت المحدد في مرحلة خدمات ما قبل التشييد بتقليص مرحلة التشييد بنحو من أربعة أشهر. وللوفاء بموعد الإنجاز المتوقع، اقترح إجراء تقسيم آخر للمباني التاريخية (في البداية، لم يشمل التقسيم القسم A)، كما تم اقتراح تخطيط جديد يسمح بتزامن الأشغال، خاصة في الأقسام A و AB و AC. وكان هذا أمرًا ممكنًا بسبب انخفاض عدد ما يُعقد من مؤتمرات في ظل جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، ومنذ عام 2023، تأثر الجدول الزمني للتجديد بعوامل شتى تعيق القدرة على الإنجاز في الوقت المحدد. ومن بين تلك العوامل، انخفاض مستوى الموارد المتاحة للمقاول وتزايد عدد وتعقيد التعديلات.

130 - ووصلت الأشغال إلى مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في 12 أيار/مايو 2023 بالنسبة للجزء AC و 24 آب/أغسطس 2023 بالنسبة للجزء D. وصُنفت العيوب التي تتطلب أشغالًا إضافية إلى ثلاثة أنواع: الأشغال التي يمكن القيام بها على الفور لأنها تؤثر فقط على القسم المعني، والأشغال التي يجب القيام بها في وقت لاحق لأنها تؤثر على قسم آخر، والأشغال التي لا يمكن القيام بها سوى في وقت لاحق لأنها تؤثر على جميع الأقسام. وأمهّل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث المقاول ستة أشهر لمعالجة الفئة الأولى من العيوب. عند انتهاء مهلة الستة أشهر، بعث فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث برسالة إلى المقاول بيّن فيها التقدم المحرز في إنجاز الأشغال المتبقية وطلب خطة عمل محدّثة. ولم يرسل المقاول ردا رسميًا، ولكنه لا يزال يعمل على تصحيح العيوب المتبقية ويحضر اجتماعات أسبوعية حول هذا الموضوع. وفي آذار/مارس 2024، كانت قائمة عيوب ونواقص القسم D تشتمل على 208 من الأشغال المتبقية<sup>(3)</sup> وكانت

(3) 4 أنظمة، و 10 من بنود عدم الامتثال، و 47 من البنود التي تعود إلى تطبيق نمذجة معلومات البناء، و 147 بندًا من البنود الأخرى الواردة في قائمة العيوب والنواقص.

قائمة عيوب ونواقص القسم AC تشتمل على 788 من الأشغال المتبقية<sup>(4)</sup>. وفي وقت قيام المجلس بهذه المراجعة، كان هذان القسمان يعملان جزئياً بسبب أزمة السيولة التي أثرت على الميزانية العادية للأمم المتحدة.

131 - ويُتوقع أن يتحقق الإنجاز شبه المكتمل للجزء S1 بحلول 28 حزيران/يونيه 2024. وفي وقت مراجعة المجلس للحسابات، كانت خطط التشغيل قد تمت الموافقة عليها وكانت الاختبارات جارية. ويُتوقع أن تكون الأشغال المتبقية في قائمة العيوب والنواقص مماثلة للأشغال المتبقية في قائمة عيوب ونواقص القسمين AC و D. ولم يتم بعد تحديد موعد انتقال الموظفين إلى المبنى، وهو أمر محل شك بسبب أزمة السيولة.

#### التعديلات

132 - لقد أدت عملية تجديد المباني التاريخية إلى تكاليف إضافية وحالات تأخر ترجع أساساً إلى الظروف غير المتوقعة وأخطاء التصميم التي تسببت فيها شركة التصميم والتغييرات التي طلبتها الأمم المتحدة.

133 - وفي سياق مشاريع التشييد، يقدم المقاولون طلباً يلتمسون معلومات لتوضيح بعض جوانب المشروع، من قبيل التصاميم أو الرسومات أو المواصفات أو ظروف الموقع أو الاتفاقات. وخلال الإجراءات الرسمية الكتابية التي تشمل طلب المعلومات، يحاول المقاول ملء فجوات المعلومات المتعلقة بالعقد. وتتسأ الحاجة إلى طلب المعلومات عموماً عندما يحدد المقاول مشكلة (مثل اكتشاف الأسبستوس في سقف مبنى Salle des Pas Perdus في النصف الثاني من عام 2023) أو قصوراً يحتاج إلى مزيد من المعلومات أو التوضيح. وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الردود على طلبات المعلومات إلى تعديلات (تُعرف أيضاً باسم "التغييرات").

134 - وتؤدي هذه التعديلات إلى تغيير طابع الأشغال التي يتعين تنفيذها داخل نطاق أشغال المقاول مقارنة بتلك الواردة في العقد الإجمالي. وقد تكون التعديلات صغيرة جداً أو كبيرة جداً وقد تؤثر على التقدير العام للمشروع وكذلك على مدته وكلفته النهائية. والعديد من طلبات المعلومات أو أوامر التغيير لا ينحصر تأثيرها في تكاليف المشروع، بل يتعداها إلى مقدار الوقت اللازم لإنجاز المشروع، لأن تنفيذها يتطلب جهوداً إدارية وتنسيقية إضافية.

135 - وكثير من أوامر التغيير لا تكون أخطاء، بل تعود إلى تغييرات في التصميم والتشييد. فإنه من الطبيعي أن تحدث أثناء تنفيذ مشاريع التشييد المرتبطة بعمليات التجديد الضخمة، مثل تلك الخاصة بالمباني التاريخية.

136 - ومع ذلك، فإن بعض أوامر التغيير ليست نتيجة لمشكلات لم تحدد أو لم تعرف في مرحلة التخطيط، بل هي تُعزى إلى أخطاء سبق ارتكابها أثناء أشغال التجديد أو إلى حدوث تغير في احتياجات أحد أصحاب المصلحة (بما في ذلك الأمم المتحدة).

137 - فمن ناحية، ارتكبت شركة التصميم ثلاثة أخطاء كبرى كان لها تأثير كبير على تجديد المباني التاريخية. ويمكن فهم تغييرات التصميم على أنها أخطاء وسهوا في مراحل التصميم الفني والتفصيلي. وفي العديد من الحالات، تطلبت التغييرات وقتاً إضافياً وتكاليف إضافية. وبالنسبة لتجديد المباني التاريخية، كان هناك العديد من التغييرات في التصميم، وهو ما يمثل 59 في المائة من التغييرات في هذا الجزء من البرنامج. ويلاحظ المجلس أن بعضها لم يتم تصنيفها بشكل جيد من قبل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث؛ فبعض التغييرات التي سُجلت على أنها "تغييرات غير متوقعة" كانت في الواقع نتيجة أخطاء في التصميم.

(4) 6 أنظمة، و 15 بنود من بنود عدم امتثال، و 642 من البنود التي تعود إلى تطبيق نمذجة معلومات البناء، و 125 بنود من البنود الأخرى الواردة في قائمة العيوب والنواقص.

138 - وقبل مرحلة التصميم التفصيلي، زارت شرطة مكافحة الحرائق في جنيف الموقع وقدمت توصيات بشأن أشغال التجديد وإعدادات الأنظمة للامتثال للوائح الحماية من الحرائق. ولم تدرج شركة التصميم جميع المقترحات في رسوماتها. ونتيجة لذلك، عندما جاءت شرطة مكافحة الحرائق لتجري في القسم AC الاختبار الشامل النهائي للحريق، اتضح أنه لا يزال يتعين تصحيح بعض مشكلات الامتثال. فكان لا بد من البدء في إجراء تغييرات في جميع الأقسام التي كانت قيد التجديد أو في انتظار التجديد. وفي الوقت الحاضر، تستلزم أشغال الحماية من الحرائق تعديلات بقيمة 1 838 322 فرنكا سويسريا.

139 - واركتبت شركة التصميم أخطاء كبيرة في رسم الشبكة الكهربائية، بلغت كلفتها 2 081 290 فرنكا سويسريا. ومن ذلك أخطاء في حسابات انخفاض الفولطية، وهو ما لاحظته المقاول. وعندما اكتشفت الأخطاء، غُذلت الرسومات واضطُر المقاول إلى القيام بالعمل مرة أخرى بعد أن كان قد أنجز بالفعل في بعض الأقسام. وكانت النتيجة أن تسبب هذا التغيير في حدوث حالات من التأخر.

140 - وكانت خطط المشروع تتضمن منذ البداية نظاما جديدا لحماية قصر الأمم من الصواعق. ولكن شركة التصميم لم تدرج في رسوماتها جميع التعليقات الأولية لشرطة مكافحة الحرائق بشأن الحماية من الصواعق. وخلال استعراض للمشروع في الآونة الأخيرة، كررت شرطة مكافحة الحرائق تعليقاتها، وكان لا بد من مراجعة تصميم نظام الحماية من الصواعق بالكامل. ومُنح إعفاء حتى يتسنى تسليم النظام في نهاية أشغال التجديد بالكامل. ولا يزال العمل جاريا لفهم ما وقع. ويقدر أن تبلغ الزيادة في الكلفة 2 285 427 فرنكا سويسريا.

141 - ومن ناحية أخرى، تمثل التغييرات التي أجرتها الأمم المتحدة 22 في المائة من التغييرات في أشغال تجديد المباني التاريخية. وترجع التغييرات التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أساليب تؤدي إلى التأخر في تحديد مراحل التصميم التفصيلي والتصميم الفني، فضلاً عن عدم صرامة التحكم فيما يتعلق بطلبات التغييرات التي تقدمها شركة التصميم والمتطلبات المتغيرة لكيانات مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والتي تتم إدارتها من خلال عملية تغيير برنامج التصميم.

142 - ولم بوابات السرعة التي أوصى بها خبراء مكتب الأمم المتحدة في جنيف لم تُدرج في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأعطيت الأفضلية للأبواب الدوارة عالية الأمان. وفي وقت لاحق، طلبت دائرة الأمن والسلامة، وهي من أصحاب المصلحة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إجراء تغيير في المشروع للامتثال للمخطط العام للأمن. وكلف تعديل التصميم والعناصر الإضافية والتغييرات في أشغال التشييد مبلغا إضافيا قدره 1 020 214 فرنكا سويسريا. وتمت الموافقة على هذا التغيير الذي طلبته الأمم المتحدة من خلال عملية تغيير تصميم البرنامج وتم تمويله من موارد من خارج ميزانية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

143 - وهناك اختلاف كبير آخر يتعلق بتعديل النظام السمعي البصري. فقد انتهت منذ أكثر من أربع سنوات مرحلة الدراسة (التصميم الهندسي) لمشروع تجديد المباني التاريخية، التي أجراها فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وخلال هذه المدة، تطورت غرف الاجتماعات ووظائفها لتستجيب لجائحة كوفيد-19 وتوقعات استمرارية تصريف الأعمال. وعُقدت حلقات عمل لاستيعاب هذه الاحتياجات الجديدة. وطلبت عدة عناصر إضافية لم تكن مدرجة ضمن نطاق الأشغال المتعاقد عليها في البداية، وهو ما أدى إلى تحسين البنية التحتية وإعادة استخدام بعض العناصر وتحديث النظام السمعي البصري ووضع طريقة

تشغيل موحدة جديدة. ونتج عن ذلك كلفة إضافية قدرها 1 422 366 فرنكا سويسريا مقارنة بالسعر الأقصى المضمون، وهو ما تم تمويله جزئياً من موارد من خارج ميزانية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بما في ذلك 1 069 654 فرنكا سويسريا لقاعة الجمعية وحدها، على الرغم من أن النظام السمعي البصري الحالي كان بالإمكان إعادة استخدامه.

144 - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإنجاز التحليل اللازم لمعرفة إن كان ممكناً رفع مطالبات بسبب ما يمكن أن يُعزى إلى المقاول أو شركة التصميم من حالات تأخر وأخطاء في أشغال تجديد المباني التاريخية، وما حدود تلك المطالبات.

145 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

## 8 - المبنى E الذي يعود لل سبعينيات من القرن العشرين

146 - بعد استخلاص الدروس من المشاكل التي ووجهت في المراحل السابقة من المشروع، وتحديد عدد حالات السهو أو أخطاء التصميم المتعلقة بأشغال المباني التاريخية والمبنى H، اختار فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، في حالة المبنى E، العمل بعقد يكون فيه المقاول مسؤولاً عن كل من التصميم والتشييد. ولذلك فإن استراتيجية التعاقد تنقسم إلى مرحلتين، مرحلة أولى لخدمات ما قبل التشييد، تليها مرحلة التشييد الفعلي.

147 - ويضم المبنى E حالياً 11 غرفة اجتماعات ومرافق اجتماعات وكافيتريا. ويحتوي المبنى أيضاً على حوالي 800 محطة عمل تقع في الجزء الذي سيتم تفكيكه من المبنى.

148 - وبعد إجراء تحليل مستفيض للكلفة والعائد للأشغال التي يتعين القيام بها في هذا المبنى الذي يعود تاريخه إلى سبعينيات القرن الماضي، تقرر تفكيك المبنى E2، أي البرج، وتجديد المبنى E1، أي الطابق الأرضي لمركز المؤتمرات. وكانت الغلبة في اتخاذ القرار لدراسة الجدوى وموازنة التكاليف. ويشمل المشروع إزالة الأسبستوس وتفكيك البرج الذي يعد جزءاً من المبنى وتجديد مركز المؤتمرات.

149 - وتفكيك وتجديد المبنى E الذي يعود تاريخه إلى سبعينيات القرن الماضي هو آخر جزء رئيسي سيتم إنجازه من مشروع تجديد مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وبإبرام عقد التوريد، أصبحت جميع العقود الرئيسية للمشروع جاهزة. وكان من المتوقع في البداية أن تُنجز أشغال المبنى E بين عامي 2022 و 2024.

150 - وخلال فترة خدمات ما قبل التشييد، يكون ن صاحب العمل (أي الأمم المتحدة) والمقاول<sup>(5)</sup> مطالبين بالعمل بحسن نية للاتفاق على الشروط والأحكام اللازمة لتحقيق السعر الأقصى المضمون. ويقر المجلس بأهمية هذه الأحكام، معتبراً أن هذه المشاركة المبكرة للمقاول ينبغي أن تحسن التصميم التفصيلي واليقين من الكلفة، مع إنشاء فريق أكثر تكاملاً يُعنى بالمشروع وتقليل احتمالات المنازعات. والواقع أن صاحب العمل والمقاول لما يتعرفان على أي مشاكل محتملة في مرحلة مبكرة يمكن أن يضعا أفضل الخطط لتجنب المشاكل ومحاولة إزالة أكبر عدد ممكن من المتغيرات المجهولة، وبالتالي التقليل من المخاطر. وكل طلب للتغيير يقدمه صاحب العمل سيعرضه لخطر ارتفاع التكاليف وحالات تأخر طويلة.

(5) مقاول المبنى E هو نفسه مقاول المباني التاريخية.

151 - ولاحظ المجلس أن العقد أُعد باستخدام نماذج العقود التي ينشرها الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين. وتتماشى البنود الرئيسية مع معايير السوق المتعلقة بالعمليات المماثلة، وهي تنص على ربح معقول بنسبة 5,5 في المائة، وضمان مصرفي للأداء يساوي 5 في المائة من سعر العقد، وفترة ضمان تتراوح بين 5 و 10 سنوات، وحد أقصى لتعويضات التأخر يساوي 5 في المائة من سعر العقد اعتباراً من تاريخ سريان العقد، ومبلغ ضمان يساوي 5 في المائة من سعر العقد. والجدير بالذكر أيضاً أن العقد ينص على آلية لتقاسم وفورات التكلفة، حيث يتقاسم صاحب العمل والمقاول وفورات التكلفة إذا كان السعر النهائي عند الإنجاز الفعلي أقل من السعر الأقصى المضمون (على سبيل المثال، يتم تقاسم الوفورات بنسبة 50/50 إذا كان السعر النهائي يتراوح بين 90 و 98 في المائة من السعر الأقصى المضمون).

152 - ويقع على عاتق المقاول التزام بتقديم مقترح التصميم، وتنفيذ واختبار وتشغيل وإنجاز الأشغال وفقاً للعقد وتعليمات صاحب العمل، وإصلاح أي عيوب تعتري الأشغال. وإذا اكتشف المقاول أي خطأ أو عيب أو نواقص أخرى في المواصفات أو الرسومات بعد انتهاء فترة خدمات ما قبل التشييد، يتم إصلاح هذا الخطأ أو العيب أو النواقص على مسؤولية المقاول ونفقته. وفي نهاية فترة خدمات ما قبل التشييد، وبمجرد الموافقة على السعر الأقصى المضمون، سيكون المقاول مسؤولاً إلى حد كبير عن التصميم والأسعار. ونتيجة لذلك، يمكن افتراض أن المقاول سيكون متيقظاً للغاية بشأن تحديد التكاليف خلال فترة خدمات ما قبل التشييد.

153 - وقد تم التوقيع على العقد في 25 كانون الثاني/يناير 2023 بسعر قدره 164 156 028 فرنكا سويسرياً. ويلاحظ المجلس أن تفاصيل سعر العقد (المرفق 7 للعقد) تظهر فروقاً كبيرة بين تقديرات التكاليف التي وضعها صاحب العمل وإجمالي خطة التكاليف المتفق عليها لبعض البنود الهامة، مثل تفكيك برج E2، دون أن يكون هناك أي أثر مالي شامل في هذه المرحلة.

154 - وقد بدأت فترة خدمات ما قبل التشييد مباشرة بعد توقيع العقد، وستبدأ الأشغال المبكرة في المبنى E، والتي تشمل إزالة الأسبستوس وإزالة حوائط وأرضيات برج المكاتب وتفكيكه بمجرد انتقال خدمات المؤتمرات والموظفين إلى خارج المبنى، وهو ما يرتبط بعودة مرافق المؤتمرات في الأقسام AC و AB و A (قاعة الجمعية) من المباني التاريخية إلى الخدمة. وفيما يلي ما يأتي بعد ذلك من معالم بارزة كما وردت في عقد خدمات ما قبل التشييد: فترة خدمات ما قبل التشييد الجارية، والأشغال المبكرة (التاريخ الإرشادي للبدء: 17 تموز/يوليه 2023)، والسعر الأقصى المضمون الذي سيُتفق عليه قبل نهاية فترة خدمات ما قبل التشييد وفي موعد لا يتجاوز 365 يوماً بعد تاريخ التوقيع (أي بحلول 25 كانون الثاني/يناير 2024)، وإتمام الأشغال رهناً بإصدار إشعار بالبدء (التاريخ الإرشادي: تشرين الأول/أكتوبر 2025).

155 - ولاحظ المجلس أن أولى المعالم البارزة لم تتحقق، إذ لم يُتفق بعد على السعر الأقصى المضمون. وإلى الآن، تم طرح العديد من حزم الأشغال في السوق للمناقصة بهدف الاتفاق على السعر الأقصى المضمون بحلول نهاية عام 2024. وينظم صاحب العمل اجتماعات خاصة لرصد التوقعات والتقدم المحرز في عملية الشراء، باستخدام نهج تخطيط تعاوني يشارك فيه العميل والمصمم والمقاول. ومع ذلك، فإن تقدم المقاول في مرحلة خدمات ما قبل التشييد لا يزال تعثره حالات من التأخر بسبب ضغط الجدول الزمني والزيادة الكبيرة في عدد الوثائق التي تحتاج إلى أن تُراجع ويُعاد تقديمها للموافقة عليها.

156 - وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن التقرير المرحلي السنوي الأخير للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/78/503) يتوقع تمام الإنجاز في عام 2026، فإن هذا التاريخ يبدو



غير واقعي. ويلاحظ المجلس أيضًا أن شركة إدارة المخاطر أشارت في تقريرها الشهري لشباط/فبراير 2024 إلى أن هذا التاريخ المتوقع "ينطوي على درجة عالية من عدم اليقين ومن المرجح أن تتفاقم هذه الحالة"، وتوقعت أن يكون تاريخ تمام الإنجاز، بنسبة يقين 80 في المائة، هو حزيران/يونيه 2027. وسيكون لهذا التأخر تأثير على المسار الحرج لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، مع ما يترتب على ذلك من آثار في الجدول الزمني للمشروع بأكمله وبالتالي على النقل النهائي للموظفين من المبنى E. ويلاحظ المجلس أيضًا أن هذا الجدول الزمني المؤقت لا يأخذ في الاعتبار أي عملية محتملة لتقليص نطاق البرنامج وتأثير عملية صنع القرار ذات الصلة من حيث المزيد من حالات التأخر.

157 - وعلاوة على ذلك، فإن السعر الأقصى المضمون، الذي لا يزال غير معروف في هذه المرحلة، إلى جانب حالات التأخر المتوقعة، يساهم في حالة عدم اليقين التي تحيط بالكلفة الإجمالية للمشروع. فبينما يقع جزء كبير من التغير في الكلفة ضمن مسؤولية المقاول، فإن هناك جزءاً كبيراً آخر، وهو يتعلق بالأشغال الإضافية أو حالات التأخر، يمكن أن يظل متقلباً من الآن وحتى تاريخ الاتفاق على السعر الأقصى المضمون، دون أن يكون من الممكن تحديد أثره المالي بدقة في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن شركة إدارة المخاطر أوردت في تقريرها ربع السنوي عن المخاطر، الصادر في كانون الثاني/يناير 2023، أنه يُحتمل بنسبة يقين 80 في المائة أن يحدث فرق قدره 42,7 مليون فرنك سويسري.

158 - وهذه النتائج تؤكد الحاجة إلى إدارة أكثر صرامة للمشروع للحد من عدد طلبات التغيير أثناء التشييد ومعالجة العديد من مشاكل الجودة التي أثرت سلباً على الجدول الزمني وكلفة تجديد المباني التاريخية، وذلك لمحاولة السيطرة على مخاطر تجاوز التكاليف والتأخير فيما يتعلق بالمبنى E.

159 - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة، بالتشاور مع جميع الجهات صاحبة المصلحة: '1' باستعراض فوري لتصميم المبنى E، وتحديد التعديلات ذات الصلة التي يتعين طلبها قبل مرحلة التشييد، والتصرف بسرعة وفقاً لذلك للحد من التغييرات في وقت لاحق خلال مرحلتَي التفكيك والتجديد؛ '2' استعراض الطريقة الحالية لمراقبة الجودة بموجب العقد وتحديد سبل تعزيزها.

160 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

## 9 - حفظ التراث

161 - إن قطع الأثاث ومعظم التحف الفنية الموجودة في المجمع مخزنة ومحفوظة كما ينبغي. ومع أن مؤسسة سويسرية عرضت تقديم التمويل اللازم لتشديد مبنى يخصص لتخزين محفوظات عصابة الأمم، فإن مجموعات المكتبة التي يبلغ حجمها 45 كيلومتراً - لو وُضعت في خط مستقيم، والتي تتوزع على 10 طوابق من الرفوف، كانت مسألة حمايتها، سواء أثناء أشغال التجديد أو بعدها، لا تزال قيد النظر وقت القيام بمراجعة الحسابات.

162 - وقد أعلن الأمين العام أن صون التراث هدف رئيسي لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. فقد أشار في تقريره عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/68/372) إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لتجديد قصر الأمم، والذي حُدّد منذ بداية وضع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، هو صون تراث قصر الأمم ومحتوياته وتقادي أن تقع فيه حالات تدهور أو أضرار لا يمكن إصلاحها، واستعادة قيمته الرأسمالية والحفاظ عليها.

163 - والمحتوى التراثي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف يتألف من العناصر التالية:

## المحتوى التراثي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في آذار/مارس 2024

الصفة	الكمية	التفاصيل	الموقع الأصلي
تحف فنية	1 299	لوحات، ورسومات، وصور فوتوغرافية، وفنون زخرفية، ومنحوتات، وما إلى ذلك	قبو ورفوف متقلة عالية الكثافة في المبنى B، تُعرض في الأماكن العامة والمكاتب
أثاث تراثي	194	معظمه أثاث من تراث عصبة الأمم وأثاث شارلوت بيرلاند	الأماكن العامة والمكاتب
محفوظات الأمم المتحدة وعصبة الأمم	حوالي 15 كيلومترا طوليا	محفوظات عصبة الأمم مسجلة في سجل ذاكرة العالم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	غرفة خاصة في الطابق الأول من المبنى B (عصبة الأمم)؛ وغرف مختلفة في الطابق السفلي من أقسام أخرى من المباني التاريخية وفي المبنى E (الأمم المتحدة)
مجموعات المكتبة	حوالي 45 كيلومترا طوليا	كتب ومنشورات ووثائق متنوعة	هيكل لرفوف التخزين من 10 طوابق في مكتبة المبنى B وغرفة تخزين واحدة في المبنى E

المصدر: مجلس مراجعي الحسابات.

164 - تشكل عناصر التراث جزءًا من إرث الأمم المتحدة في تاريخ العلاقات الدولية، ولبعضها قيمة عالمية. ولذلك فهي تستحق أن تُصان وفق ما يليق بمكانتها. وهي حاليا مخزنة بشكل رئيسي في القسم B من قصر الأمم. ومن أجل الحفاظ على المجموعات والمحفوظات بشكل سليم، وخاصة تلك الموجودة في سجل ذاكرة العالم، من المفترض أن تتبع مكتبة ومحفوظات مكتب الأمم المتحدة في جنيف المعيار الدولي ISO 11799<sup>(6)</sup>. غير أن الوضع الحالي في القسم B، وفي مستودعات المحفوظات الأخرى في الأقسام A و C و S و E، لا يتوافق مع هذه القواعد، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالكشف عن الحرائق والتهوية والتحكم في مناخ الغرفة.

165 - وفيما يتعلق بالأهداف التقنية، يتمثل الهدف الرئيسي لتجديد القسم B من قصر الأمم في تلبية لوائح الحماية من الحرائق ذات الصلة، وتجديد شبكة الكهرباء القديمة وإصلاح السقف الزجاجي ليقاوم تسرب المياه. ويتكون هذا القسم من منطقتين رئيسيتين: '1' المكتبة والمتحف والمكاتب، و'2' وهيكل رفوف التخزين. وللقسم خصائص هيكلية مميزة مقارنة بباقي أقسام قصر الأمم، حيث صُمم في وقت لاحق بفضل تبرع من جون د. روكفلر الابن، واستفاد تصميمه مما استجد من ابتكارات في مجال التشييد في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وهيكل رفوف التخزين المكون من عشرة طوابق مصنوع من الفولاذ، وتؤدي الرفوف دور الهيكل الحامل للثقل. وهذا الأسلوب في البناء يعرض المبنى لخطر الانهيار في حالة نشوب حريق.

(6) ISO 11799:2015، المعلومات والتوثيق - متطلبات تخزين المستندات لمواد المحفوظات والمكتبة.

166 - ومن أجل الامتثال للوائح الحماية من الحرائق، يعتزم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، بمعية شركة التصميم، القيام بتعزيز جزء هيكل رفوف التخزين من القسم من خلال صب جدران خرسانية إلى جانب الجدران الخارجية وتركيب أنظمة خاصة للحد من الحرائق مثل نظام الحد من الأكسجين. ويعتزم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الوقت الحاضر إزالة جزء فقط من محتويات مكتبة ومحفوظات مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أي التحف الفنية ومحفوظات عصابة الأمم، في وقت الأشغال. ويُقدر أن تبلغ تكاليف هذه العملية 0,5 مليون فرنك سويسري. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى مراجعي الحسابات، فإن محفوظات عصابة الأمم والأمم المتحدة، التي يبلغ حجمها 15 كيلومتراً طويلاً، قد تستفيد من تبرع من مؤسسة سويسرية لتشييد مبنى جديد يُخصص لتخزين المحفوظات وبعض الأعمال الفنية.

167 - ومع ذلك، يُفترض أن تبقى مجموعات المكتبة في الأرفف أثناء الأشغال. وسيكون القماش المشمع البلاستيكي والهيكل الخشبي اللذين قام المقاول بتركيبهما بمثابة حاجز يقي من الغبار والتآكل والتلف. ويجب إيلاء الاعتبار الكافي للمخاطر التي تنطوي عليها طريقة التجديد هذه. ففي مكتبة ومحفوظات مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يُجمع أمناء التراث في مجال المحفوظات على الرأي القائل بأن تدابير التخفيف من المخاطر من أجل الحفاظ على المجموعات أثناء الأشغال غير كافية.

168 - وقد كُلف خبير مستقل بمراجعة الرسومات والوثائق التقنية من أجل ضمان أن يتخذ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ومكتبة ومحفوظات مكتب الأمم المتحدة في جنيف التدابير المناسبة لحفظ وحماية مجموعات المكتبة والمحفوظات. ومن المقرر إجراء عملية تقدير لتكاليف نقل جميع المقتنيات أثناء أشغال التجديد. وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، لم يكن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قد قدم استنتاجاته.

169 - ومنذ بداية الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، كان من المقرر أن يتم تجديد هذا القسم خلال المرحلة الأخيرة من أشغال قصر الأمم. ولذلك لم تبدأ بعد أشغال التجديد. وكما هو مبين أعلاه، يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث باستكشاف الخيارات الممكنة لتقليل التكاليف. ويُعد إخراج القسم B جزئياً أو كلياً من نطاق البرنامج أحد خيارات توفير التكاليف التي يمكن النظر فيها ما دامت أشغال التجديد لم تبدأ بعد. غير أنه يجب مراعاة الوضع المتعلق بالحماية من الحرائق والهدف المتمثل في حفظ التراث.

170 - وقد طُلب من المقاول المكلف بتجديد المباني التاريخية أن يقوم بتخزين وحفظ التحف الفنية والأثاث التراثي على النحو الذي ينبغي. وقد أُقيمت مستودعات مؤقتة لتخزين القطع أثناء الأشغال. وفي آذار/مارس 2024، كانت 213 قطعة مخزنة في هذه المستودعات. وهي معبأة ومخزنة بشكل صحيح وفي ظروف ملائمة، مع التحكم في ظروف الرطوبة والحرارة والضوء. ويضم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث خبيراً في الأعمال الفنية والتراث لتقييم تدابير الحفظ ومراقبة الوضع.

171 - ووافقت مؤسسة سويسرية في الآونة الأخيرة على تقيم التمويل اللازم لتشييد مبنى جديد للمحفوظات. وتبلغ الميزانية المؤقتة للمشروع 25 مليون فرنك سويسري (عند إجراء مراجعة الحسابات، لم يكن الاتفاق قد وُقِع بعد). وسيوفر المشروع المرافق الملائمة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف لحفظ ما لديه من محفوظات الأمم المتحدة وعصابة الأمم التي يبلغ حجمها حالياً حوالي 15 كيلومتراً طويلاً. وهذا لا يشمل 45 كيلومتراً طويلاً من مجموعات المكتبة والتحف الفنية. ويشمل البرنامج هياكل من رفوف التخزين ورفوفاً متحركة عالية الكثافة واستوديو للرقمنة وأماكن ذات استعمالات تقنية. ولن يكون المبنى جاهزاً قبل نهاية

الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث، إذ لم يُوقع الاتفاق بعد ولا تزال الأعمال التحضيرية لم تبدأ. وفيما يتعلق بنطاق المشروع وجدوله الزمني، تظل التحديات التي نوقشت أعلاه بالنسبة للقسم B مطروحة في هذه الحالة أيضا.

172 - يوصي المجلس بأن تحرص الإدارة، ضمانا لحفظ مجموعات المكتبة والتحف الفنية والمحفوظات والأثاث على المدى الطويل، على العمل ببروتوكولات وتدابير مناسبة من أجل: '1' منع التدهور والضرر الذي لا يمكن إصلاحه لتراث قصر الأمم أثناء أشغال التجديد، و '2' توفير مكان آمن لمكونات التراث بعد التجديد.

173 - وقد قبلت الإدارة هذه التوصية.

174 - وبمجرد الانتهاء من تجديد مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ستكون حيزا مناسباً لعرض التحف الفنية. غير أن أماكن العرض محدودة وتخضع لقيود بسبب عوامل متعددة، بما في ذلك حجم الجدران ووظيفة الحيز والإضاءة ونوع المكان وكثافة تدفق الزوار والتوازن في التمثيل الجغرافي.

175 - وقد أنشأت المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف فريقا عاملا يُعنى بتعليق الأعمال الفنية وعرضها في الفضاءات الجديدة والفضاءات التي تم تجديدها. وبمراعاة العوامل المذكورة أعلاه، سيقدم أعضاء الفريق مقترحات للعرض في الأماكن العامة. وسيقترحون أيضا موضوعات للمعارض المؤقتة. وفريق الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث غير ممثل في الفرق العامل رغم أن الخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث لها تأثير على مدة تخزين القطع الفنية وإعادة عرضها. وعموما، يرحب المجلس بهذه المبادرة التي تتماشى مع الأهداف الرئيسية للخطوة الاستراتيجية لحفظ التراث وترتبط بها.

176 - وحتى آذار/مارس 2024، كان 697 من الأعمال الفنية، من أصل 1 300 عمل، معروضة في مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وكانت لا تزال في المخازن<sup>(7)</sup>. والواقع أن المكتب لديه عدد محدود من أماكن العرض. وعلى غرار مجموعات المكتبة والمحفوظات، فإن التحف الفنية غير محفوظة في ظروف مناسبة؛ فعلى سبيل المثال، هناك نقص في التحكم في درجات الحرارة والرطوبة وعدم كفاية عدد الرفوف ومحدودية الحماية من الحرائق. وسيكون من المفيد اقتراح إعارة هذه التحف الفنية إلى بعثات دائمة، بحيث يمكن عرضها في المتاحف العامة والأماكن العامة في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الراهن، لا يوجد سوى 16 عملاً فنياً معاراً للبعثات الدائمة التي تبرعت بها.

(7) التحف الفنية المخزنة في المستودعات المؤقتة غير مشمولة في هذا العدد لأنها كانت معروضة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف قبل أشغال التجديد.

## دال - شكر وتقدير

177 - يوّد مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأفراد العاملين في مكتبها.

(توقيع) هو كاي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية  
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) بيير موسكوفيتشي

الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي  
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) دوروثي بيريز غوتيريز

المراقبة المالية العامة بالنيابة لجمهورية شيلي

24 تموز/يوليه 2024

## حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	فترة المراجعة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						تُنفذ	تُنفذ	لم تُنفذ	تجاوزتها
1 -	2017	A/73/157، الفقرة 316	يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحديث وحساب إيرادات الإيجار المناسبة والمحتملة لأماكن العمل على أساس العقود الحالية، والبيانات والافتراضات الواقعية، مع مراعاة عدد الموظفين المنقلين، وتكلفة الإيجار المناسبة (باستخدام مبدأ الاستقلالية) وتحديد توزيع محدث لتمويل مفوضية حقوق الإنسان.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن التوقعات بشأن إيرادات الإيجار يجري إعدادها سنوياً كجزء من مشروع الميزانية الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتستند التوقعات إلى أحدث المعلومات والافتراضات المتاحة. وقد أعدت توقعات الإيرادات السابقة لفترة ميزانية 2024. ويجري تحديث توزيع تمويل مفوضية حقوق الإنسان سنوياً في بداية كل عام. وقد أجري التحديث السابق في شباط/فبراير 2023 وأدرج في باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Income sect. 2))، الذي نشر في أيار/مايو 2023.	X				أحاط المجلس علماً برد الإدارة استناداً إلى ممارسة استئجار الحيز المكثبي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويعتبر المجلس أن التوصية قد نفذت.
2 -	2017	A/73/157، الفقرة 318	علاوة على ذلك، يوصي المجلس بأن تحمّل الإدارة تكلفة الصيانة وتكلفة توفير السلامة والأمن في المبنى الجديد بصورة تناسبية على جميع المستخدمين المحتملين وفقاً لاحتياجاتهم الفردية.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن الكيانات والأنشطة الممولة من خارج الميزانية التي لم يزود مكتب الأمم المتحدة في جنيف بموارد لتوفير خدمات صيانة لها تخضع بالفعل لدفع رسوم الإيجار، بصرف النظر عما إذا كانت موجودة أو غير موجودة في قصر الأمم. وقد انتقلت كيانات مختلفة بالفعل بشكل دائم إلى المبنى H، وتدفع هذه الكيانات رسوماً مقابل تكاليف الصيانة. أما بالنسبة للرسوم المتصلة بالأمن، فبالنظر إلى عدم حدوث زيادة بعد في العدد الإجمالي للأشخاص العاملين داخل المحيط الأمني لقصر الأمم (بسبب استمرار إغلاق المباني الأخرى للتجديد)، لم يتم تحميل أي تكاليف إضافية. ولكن بمجرد التوقف عن استخدام المبنى H كمكان عمل مؤقت ومعرفة الاحتياجات الأمنية الإضافية المتعلقة بمباني العمل الجديدة والزيادة في عدد الموظفين، ستفرض رسوم إضافية إذا لزم الأمر.	X				أحاط المجلس علماً برد الإدارة استناداً إلى ممارسة استئجار الحيز المكثبي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ويعتبر المجلس أن التوصية قد نفذت.
3 -	2019	A/75/135، الفقرة 114	يوصي المجلس بأن يضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتحديد وتوثيق استراتيجية شاملة ذات وجهة تطلعية بشأن الكيفية التي يمكن بها لطريقة نمذجة معلومات البناء أن تدعم المكتب طوال عمر مباني قصر الأمم بأكمله.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن وثيقة استراتيجية نمذجة معلومات البناء قد صدرت.	X				أقر المجلس باستكمال استراتيجية نمذجة معلومات البناء ويعتبر أن التوصية قد نفذت.

الحالة بعد التحقق							
الرقم	المراجعة	الفترة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	قيد التنفيذ لم تُنفَّذ تجاوزتها الأحداث
4 -	2022	A/77/94، الفقرة 123	يوصي المجلس بأن يضمن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث معالجة الأشغال والاختبارات والعيوب الواردة في قائمة العيوب والنواقص في أسرع وقت ممكن.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن قائمة العيوب والنواقص المحدثة حتى شباط/فبراير 2024 قُدمت إلى المجلس. لم يتم تسليم أي نظام منذ زيارة المجلس الأخيرة. غير أن اجتماعات الإدارة العليا مع شركة إميلينيا كانت مثمرة في الآونة الأخيرة (عُين مدير جديد للمشروع وعززت شركة إميلينيا الفريق لتقديم الوثائق التي لا تزال مطلوبة واستكمال الأعمال المتبقية وإغلاق النماذج غير المطابقة وما إلى ذلك). ويبدو أنهم يرغبون في إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم بحلول حزيران/يونيه 2024، وسيقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالتخطيط مع قسم إدارة المرافق لتسليم الأنظمة قبل حلول الصيف.	X	لاحظ المجلس أن أعمال قائمة العيوب والنواقص لم تكتمل بعد ويعتبر أن التوصية توجد قيد التنفيذ.	
5 -	2022	A/77/94، الفقرة 125	يوصي المجلس بأن يشرف فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث عن كثب على أعمال التشغيل والصيانة التي يضطلع بها المقاول فيما يتعلق بالنظم التي لم تقبل بعد بشكل نهائي على النحو الوارد في قائمة العيوب والنواقص إلى أن يوافق فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث موافقة كاملة على هذه النظم ويمكن بعد ذلك لمكتب الأمم المتحدة في جنيف تشغيلها وصيانتها.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن قائمة العيوب والنواقص المحدثة حتى شباط/فبراير 2024 قُدمت إلى المجلس. لم يتم تسليم أي نظام منذ زيارة المجلس الأخيرة. غير أن اجتماعات الإدارة العليا مع شركة إميلينيا كانت مثمرة في الآونة الأخيرة (عُين مدير جديد للمشروع وعززت شركة إميلينيا الفريق لتقديم الوثائق التي لا تزال مطلوبة واستكمال الأعمال المتبقية وإغلاق النماذج غير المطابقة وما إلى ذلك). ويبدو أنهم يرغبون في إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم بحلول حزيران/يونيه، وسيقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بالتخطيط مع قسم إدارة المرافق لتسليم الأنظمة قبل حلول الصيف.	X	لاحظ المجلس أن أعمال القائمة التكميلية لم تكتمل بعد ويعتبر أن التوصية توجد قيد التنفيذ.	
6 -	2022	A/77/94، الفقرة 134	يوصي المجلس بأن يتخذ فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث الخطوات اللازمة لإيجاد اتفاق مع المقاول بشأن المبنى H بما يتيح للألواح الشمسية إنتاج الكهرباء في أقرب وقت ممكن.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يعقد اجتماعات أسبوعية مع شركة إميلينيا وإن العمل جارٍ على الألواح الشمسية. وقد خُدد موعد للتفتيش وبعد ذلك ستكون الألواح جاهزة لإنتاج الطاقة. وقد تم اختبار النظام وهو يعمل بكامل طاقته. ويعمل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حالياً مع شركة إميلينيا لوضع اللمسات الأخيرة على نظام الإشراف (قياس الإنتاج، والإخطار بالإنذارات، وما إلى ذلك) وإعداد تسليم التركيبات الكهروضوئية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ومن المقرر أن يتم التسليم في حزيران/يونيه 2024.	X	لاحظ المجلس أن تسليم التركيبات الكهروضوئية قيد التنفيذ وسيتم الانتهاء منه في حزيران/يونيه 2024. ويعتبر المجلس أن التوصية قد نُفذت.	

الرقم	المرجعة	المرجع	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
7 -	2022	A/77/94، الفقرة 219	يوصي المجلس بأن تعمل وحدة الخدمات المسؤولة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشكل وثيق مع فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وأن تواصل العمل على تقييم ما إذا كان تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث سيؤدي فعلياً بتوقعات الدول الأعضاء بتخفيض تكاليف الصيانة التي تتحملها الميزانية العادية لعمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة في جنيف.	يرى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه لا يمكن تنفيذ هذه التوصية حتى نهاية مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. ونظراً لأن التاريخ المستهدف هو نهاية عام 2026، يقترح مكتب الأمم المتحدة في جنيف إغلاق التوصية وإعادة تقييمها عند دنو موعد الانتهاء من مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.	بالنظر إلى أن المبنى H قد تم تسليمه بالفعل إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، يرى المجلس أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث.				X
8 -	2022	A/77/94، الفقرة 232	يوصي المجلس بأن يقرر مكتب الأمم المتحدة في جنيف ما إذا كان سيقوم بإجراء صيانة إصلاحية أم صيانة وقائية للمعدات والبنية التحتية التقنية، أو المزج بين النوعين، استناداً إلى تحليل الأهمية الحاسمة والتكلفة والعائد.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن النهج اليومي الحالي للصيانة في قصر الأمم يستخدم مزيجاً من الصيانة الروتينية والصيانة الإصلاحية، حيث يقوم قسم إدارة المرافق بالصيانة الوقائية في حدود الميزانية المتاحة، مع إعطاء الأولوية للإجراءات التي تتماشى مع الإطار التنظيمي واستمرارية تصريف الأعمال وتوصيات الشركة المصنعة المتعلقة بالمعدات. وتهدف الصيانة الوقائية إلى تحسين الأداء خلال فترة صلاحية المعدات. ويتم إجراء الصيانة الإصلاحية عندما لا تكون الصيانة الوقائية مطلوبة أو ممكنة. وفي حالة تعطل المعدات، يتم النظر في العديد من الجوانب قبل اختيار إصلاح المعدات أو استبدالها بالكامل. إذ تجري أفرقة الصيانة تحليلاً سريعاً بناءً على خبرتها ومعرفتها لمقارنة تكلفة الإصلاح بتكلفة الاستبدال، بالإضافة إلى مدى أهمية المعدات وتأثيرها على استمرارية تصريف الأعمال. وبعد الانتهاء من التقييم، يقوم قسم إدارة المرافق إما بإصلاح المعدات أو باستبدالها. ولذلك فإن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت، حيث يستخدم المكتب مزيجاً من الصيانة الإصلاحية والصيانة الوقائية، على النحو الذي أوصى به المجلس.	أحاط المجلس علماً بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يعلن أنه يستخدم مزيجاً من الصيانة الإصلاحية والصيانة الوقائية ويعتبر أن التوصية قد نفذت.				X



الرقم	المرجعة	المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
الرقم	المرجعة	المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق
9 -	2022	A/77/94، الفقرتان 257 و 259	يوصي المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتحسين رقابته على عمل شركة خدمات التصميم وإجراءات مراقبة الجودة التي تتخذها لضمان أن تكون التصاميم التقنية أكثر وضوحاً ودقة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المجلس بأن يقوم فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتقييم ما إذا كان من الممكن استرداد أي تكاليف إضافية تكون قد نشأت نتيجة لعدم دقة التصميم التقني أو عدم اكتماله.	يتفق مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه قد يكون من الممكن استرداد بعض التكاليف المتصلة بالخطأ والسهو، ولكن المنظمة ستحتاج إلى إثبات التقصير الجسيم من جانب الممول. وهذا قرار لا ينبغي أن يتخذه فريق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث فحسب، بل يتعين أن يتخذه كبار أعضاء المنظمة. وسيُتَعيَّن اتخاذ القرار بناءً على مشورة مكتب الشؤون القانونية مع مراعاة التامة لجميع المخاطر المرتبطة بالإجراءات القانونية. وتود الإدارة أن تشير كذلك إلى أن المهندسين المعماريين والمهندسين لديهم خطة تأمين تشمل المسؤولية المهنية عن الأخطاء والسهو لتغطية أي مطالبات تنشأ عن جودة منتج عملهم. فهم مسؤولون، بوصفهم مصممين محترفين، عن أداء الخدمات بدرجة المهارة والعناية والاجتهاد التي يمارسها عادة محترفون آخرون معترف بهم في مشاريع مماثلة، لكنهم ليسوا مسؤولين عن تقديم نتيجة مثالية. وهناك معايير مرجعية سائدة في قطاع التشييد تتعلق بالمطالبات التي يتعين فرضها على حالات التقصير الجسيم وسوء الممارسة وحالات الخطأ والسهو بسحب درجة تعقيد المشروع المعني. والقيمة الإجمالية لأوامر التغيير التي تقل عن 1 في المائة من قيمة أعمال العقد كما هو الحال بالنسبة لأعمال تجديد المباني التاريخية الكبيرة والمعقدة (التي لا ترتبط جميعها ارتباطاً مباشراً بحالات الخطأ والسهو) أقل بكثير من هذه المستويات المرجعية. وبالتالي من الصعب جداً استرداد التكاليف الإضافية التي قد تترتب على أخطاء التصميم. وعلاوة على ذلك، فإن أي مناقشة لاسترداد التكاليف أو بشأن الأضرار قد تؤدي إلى علاقة خصومة، وتأمين ضد المسؤولية، واحتمال أن يكون التقاضي أو التحكيم للتوصل إلى اتفاق مكلفاً ومستهلكاً للوقت.	يعتبر المجلس أن هذه التوصية تجاوزتها الأحداث.	X
10 -	2022	A/77/94، الفقرة 296	يوصي المجلس بأن يكفل مكتب الأمم المتحدة في جنيف مواصلة تتبع وإدراج جميع التفاصيل ذات الصلة في قاعدة بيانات الأعمال الفنية، حيثما أمكن ذلك.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن مكتبة ومحفوفات الأمم المتحدة في جنيف قدمت قاعدة بيانات الأعمال الفنية المحدثة وأعمال الجرد المحدثة إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2023.	أقرّ المجلس قاعدة بيانات الأعمال الفنية المحدثة وأعمال الجرد واعتبر التوصية منغدة.	X

الرقم المرجعة	فترة المراجعة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق			
						نُفذت	التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث
11 - 2023	A/78/5 (Vol. I)، الفقرة 305	يوصي المجلس بأن تقيّم الإدارة ما إذا كانت هناك إمكانية لاسترداد أي تكاليف نشأت كان من الممكن تجنبها، وأن ترصد عن كثب الخطوات التقنية للبرنامج من أجل توقع أي تغييرات قد تُدخل نتيجة لأخطاء البائعين أو قصور منهم والحيلولة دون إدخالها.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث قد أخذ توصية المجلس بعين الاعتبار وهو بصدد استعراض الخيارات.	ولهذه الغاية، استأجر فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث موارد معمارية إضافية لتوفير الإشراف على شركة خدمات التصميم. وقد أضافت الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وظيفة مؤقتة إضافية لمهندس معماري (ف-4)، على النحو المطلوب في التقرير المرحلي السنوي الثامن للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث (A/76/350) ووافقت عليها الجمعية العامة لاحقاً في قراراتها 246/76 ألف و 263/77 ألف للفترة 2022-2023. كما قام فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بتعيين مهندس معماري إضافي لتقديم الدعم من خلال شركات إدارة المشاريع المتعاقدة مع الفريق. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن معظم أعمال التصميم الهندسي التي قامت بها شركة التصميم قد انتهت الآن بإنجاز المبنى H والجزء المتعلق بالتصميم الهندسي من التجديد. وعقد المبنى E هو عقد تصميم وبناء، ومن ثم فإن مقال البناء سيُنجز التصميم الهندسي، استناداً إلى الغرض من التصميم (التصميم التفصيلي فقط) الذي وضعته شركة التصميم نيابة عن الأمم المتحدة. وسيقتصر دور شركة التصميم على التحقق من الغرض من التصميم فيما يتعلق بالتصميم النهائي، بينما يتحمل مقال البناء المسؤولية عن التصميم العام. وقد اتخذ قرار المضي قدماً على هذا النحو من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بتصميم أعدته الأمم المتحدة.	X				
12 - 2023	A/78/5 (Vol. I)، الفقرة 306	يوصي المجلس بأن تضع الإدارة خطة بديلة لضمان انتقال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المبنى E في الموعد المحدد حتى في حالة تأخر الأشغال فيه.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وفريق الانتقال وضعاً خطة بديلة لانتقالات المفوضية لضمان بقائها ضمن المواعيد المحددة حتى وإن تأخرت الأشغال في المبنى E.	استناداً إلى الجدول الزمني المقدم، يرى المجلس أن التوصية قد تجاوزتها الأحداث.	X				

الرقم	المراجعة	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	نُفذت	التنفيذ	لم تُنفذ	تجاوزتها الأحداث	الحالة بعد التحقق
13 - 2023	(Vol. I) A/78/5،	يوصي المجلس بأن تسوّي الإدارة جميع المسائل العالقة المتعلقة بالمبنى H قبل نهاية فترة المسؤولية.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث أعد، بالتعاون الوثيق مع قسم المشتريات والنقل، خطة تفاوض لإنهاء الأشغال المتبقية في المبنى H وإغلاق الحسابات. وعُقد اجتماع أول مع شركة إميلينيا يوم الجمعة، 2 شباط/فبراير 2024 (قُدمت الملاحظات إلى المجلس). ولا تزال المناقشات جارية لكن شركة إميلينيا أشارت إلى أنها تهدف إلى الانتهاء من المسائل المتبقية بحلول حزيران/يونيه 2024.	X	لا حظ المجلس أن التفاوض لا يزال جارياً ويعتبر التوصية قيد التنفيذ.					
14 - 2023	(Vol. I) A/78/5،	يوصي المجلس بأن تجري الإدارة بحلول نهاية عام 2023 دراسة للاستخدام الأمثل للحيز، وأن تتخذ خطوات لزيادة معدل الإشغال في مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف زيادة كبيرة، بما في ذلك المبنى H.	يقول مكتب الأمم المتحدة في جنيف إن مشروعاً قد انطلق باعتباره مرحلة أولى من دراسة تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للحيز المكاني. ويتولى فريق الانتقال تنسيق المشروع، بدعم من فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وقسم إدارة المرافق، وبالتشاور مع الكيانات وممثلي الموظفين. وقد نوقشت هذه المسألة في الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر لمجلس الانتقال، ووافق المجلس على خطة عمل مبدئية، تشمل تنقيح التعميم الإعلامي الذي يبين بالتفصيل سياسة تخصيص الحيز المكاني، واستعراضاً للتوزيع العام للحيز أفقياً وعمودياً، على أن هذا التوزيع يُتوقع أن يظل دون تغيير جوهري، وتطبيق المنهجية المنقحة لتخصيص الحيز المكاني قبل نقل الكيانات إلى المباني التي تم تجديدها.	X	يلاحظ المجلس أن دراسة لتحسين استخدام الحيز المكاني قد سُلمت في 31 كانون الثاني/يناير 2024، وأن مبادئ توجيهية بشأن معدل إشغال مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك الفضاءات المشتركة، قد صدرت في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نفذت.					
<p>وقد أقر مؤخراً التعميم الإعلامي الجديد وسيجري حالياً تنفيذه تدريجياً في جميع أجزاء قصر الأمم. وبناء على توجيه مجلس الانتقال بعدم تعديل التوزيع الأساسي الأفقي للحيز المكاني (المواقع)، سيتطلب الأمر مراجعة التوزيع العمودي للحيز المكاني برمته (التخطيط) بالنسبة لمن يشغلون حالياً المبنى H على المدى الطويل، ولمن سيشغلون أماكن في قصر الأمم بعد الانتهاء من تجديده، والأماكن المؤقتة للكيانات التي ستشغل أماكن بصورة مؤقتة، وخطة إيواء مفوضية حقوق الإنسان التي ستنتقل من مبنى "موثا". وستستمر هذه الأعمال المكثفة طيلة النصف الأول من عام 2024. وعلى الرغم من أن العمل المتعلق بهذا الموضوع ستواصل خلال عام 2024، فإن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يعتبر أن هذه التوصية قد تم تنفيذها، حيث قُطعت أشواط مهمة في زيادة معدل الإشغال الحيز.</p>										
مجموع عدد التوصيات						14	7	4	0	3
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات						100	50	29	0	21